جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

الموضوع:

أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2024)

مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي–الطور الثاني ل.م.د

اعداد الطالبتين:

ولدطويلة اية

وقاص سامية

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ: (بلغماري)رئيسا.

الأستاذ: (زدون جمال) مشرفا.

الأستاذ: (زناقي سيد احمد) ممتحنا.

السنة الجامعية: 2025-2026

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

الموضوع:

أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2024)

مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي–الطور الثاني ل.م.د

اعداد الطالبتين:

ولدطويلة اية

وقاص سامية

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ: (بلغماري)رئيسا.

الأستاذ: (زدون جمال) مشرفا.

الأستاذ: (زناقي سيد احمد) ممتحنا.

السنة الجامعية: 2025–2026

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، نحمده سبحانه وتعالى ونشكره على توفيقه وإعانته لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ المشرف زدون جمال، الذي كان لنا نعم الموجّه والمرشد، إذ لم يدّخر جهدًا في تقديم النصائح القيّمة والتوجيهات السديدة، ومتابعته العلمية المستمرة طوال مراحل إعداد هذه المذكرة، فله منّا كل الاحترام والتقدير.

كما نتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين، على تفضّلهم بقراءة هذا العمل وتقييمه، وعلى ملاحظاتهم البنّاءة التي ستساهم دون شك في إثراء هذا البحث وتحسينه.

ونتقدّم كذلك بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة وعمّال المركز الجامعي بلحاج بوشعيب بعين تموشنت، الذين كان لهم دور كبير في تكويننا العلمي والأكاديمي، وساهموا في دعم مسيرتنا الدراسية.

ولا يفوتنا أن نعبّر عن عميق امتناننا لكل من قدّم لنا يد المساعدة، سواء بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة أو دعم معنوي، وكان له أثر في إنجاز هذا العمل.

وفي الختام، نتوجّه بالشكر إلى زملائنا وزميلاتنا على روح التعاون والمساندة، وعلى كل اللحظات الجميلة التي شاركونا إياها طوال مشوارنا الجامعي.

الاهداء

الحمد لله الذي يسّر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه.

أهدي هذا العمل المتواضع لنفسي أولًا، لمن سعت ومضت رغم التعب، لمن آمنت بحلمها حتى صار حقيقة، وأثبتت أن الاجتهاد والصبر قادران على صنع المستحيل.

إلى من أوصلني لما عليه الآن، وسهر الليالي من أجلي، لمن قال فيهما الله عز وجل:

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

"نور عيني والدَيَّ العزيزين."

لمن جعل الله الجنة تحت أقدامها، لمن كانت دعواتها تحيطني وتسندني في كل وقت، قرة عيني وسر نجاحي وسندي

—أمي الغالية—

لمن كلل العرق جبينه، لمن علّمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار

—والدي العزيز—

لضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عضدي بهم، فكانوا لي ينابيع أرتوي منها حبًا وأمانًا

—أخواتي—

وإلى أبناء أخواتي الأحباء، الذين يزرعون الفرح والابتسامة في أيامي، وكانوا نورًا جميلًا يخفف عني تعب الطريق.

وإلى صديقاتي العزيزات، وعلى رأسهن صديقتي الغالية سامية واية، اللواتي شاركنني أجمل اللحظات وكن خير سند ورفقة طوال هذا المشوار.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذ المشرف زدون جمال ، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاتها القيّمة ونصائح السديدة، وكان خير داعم ومرافق لنا طوال إنجاز هذه المذكرة.

وإلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين رافقوني طوال مشواري الجامعي، وكان لهم الفضل الكبير فيما وصلت إليه اليوم.

لمن أسعدني ولو بكلمة طيبة، ولكل من دعمني ووقف بجانبي في هذه الرحلة.

ومن قال أنا لها نالها، وأنا لها وإن أبت رغماً عنها أتيت بها، فالحمد لله شكرًا وحمدًا على البدء والختام.

ولدطويلة اية

الاهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً؛ ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله، فالحمد لله على البدء والختام.

ها أنا اليوم أهدي نجاحي إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة.

إلى الذي علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى أعظم وأعز رجل في الكون: "أبي الغالي"

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا: "أمي العزيزة"

إلى سندي الثابت وشركاء العمر، إلى من بهم أشتد وأفتخر، الذين كانوا لي ملاذاً وفرحاً في كل خطوة: "إخوتي الغاليين: عبد الفتاح، فاطمة، نعيمة، وإلياس" أنتم القرّة في العين، والنبض في القلب، فنجاحي هذا لا يكتمل إلا بوجودكم بجانبي.

إلى من أعتز بوجودها، خالتي الغالية عائشة ناصري.

إلى رفيقات الدرب الوفيات، اللواتي شاركنني تعب الطريق وحلاوة الوصول آية واية أنتنَّ جزء من هذا النجاح."

إلى أستاذي الفاضل زدون جمال.. شكراً على كل ما قدمته لنا من علم وتوجيه

"بكل حب، أطوي هذه الصفحة لأبدأ أخرى، مستعينةً بالله، فالحمد لله على ما مضى، والحمد لله على ما هو آت".

وقاص سامية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر .....

الاهداء .....

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول .....

قائمة الاشكال .....

قائمة المختصرات .....

قائمة الملاحق .....

الملخص.....

المقدمة..... ب

الفصل الاول: مقاربة النظرية للإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي 2

I.ماهية الإنفاق العمومي 3

I.1. مفهوم الانفاق العمومي واركانه 3

I.1.1. مفهوم النفقة العامة 3

I.2.1. اركان النفقة العامة 3

I.2. تقسيمات النفقات العامة 4

I.2. 1. تقسيم النفقات حسب دوريتها وتكرارها 4

I.2.2. تقسيم النفقات العامة حسب الوظيفة.....5

I.2. 3. تقسيم النفقات تبعا لأثارها في الإنتاج القومي.....6

I.2. 4. تقسيم النفقة العامة حسب نطاق سريانها.....7

I.3. ضوابط وحدود الانفاق العام 7
I.3. 1. ضوابط الانفاق العام 7
I.3. 2. حدود الانفاق العامة 8
I.4. ظاهرة تزايد النفقات العامة 9
I.4. 1. أسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة 10
I.4 .2. الأسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام 10
II. ماهية النمو الاقتصادي 13
II.1. تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه 13
II.1.1. مفهوم النمو الاقتصادي 13
II.1. 2. خصائص النمو الاقتصادي 14
II.2. مقاييس النمو الاقتصادي 15
II.2. 1. قياس النمو الاقتصادي 15
II.2. 2. طرق قياس النمو الاقتصادي 16
II .3. محددات النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه 17
II .1.3. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي 17
II .3. 2 محددات النمو الاقتصادي 19
II.4. علاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي 21
II.4. 1. العلاقة السلبية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي 21
II.4. 2. علاقة الموجبة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي 22
III.دراسات السابقة 24
III.1. الدراسات العربية 24

III .2. الدراسات الاجنبية 25
III.3. مصفوفة الدراسات السابقة: 26
III.4. الفجوة البحثية واوجه الاتفاق والاختلاف 28
III.4.1التحليل النقدي للدراسات السابقة..... 28
III.4. 2.أوجه الاتفاق والاختلاف 29
III .4. 3.الفجوة البحثية 30
خلاصة الفصل الاول 31
الفصل الثاني: دراسة وصفية قياسية لأثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2024)..... 33
I.دراسة وصفية لتطور الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر. 34
I.1. دراسة تحليلية وصفية لتطور للإنفاق العمومي في الجزائر للفترة (1980-2024)..... 34
I. 2. دراسة تحليلية وصفية للنمو الاقتصادي في الجزائر..... 37
I. 3. العلاقة النظرية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي 39
II.دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي للفترة1980-2024 40
II.1. تحديد النموذج والمنهج القياسي المتبع..... 40
II.1.1 متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها..... 40
II.2.1 تحديد النموذج الامثل للدراسة..... 40
II.3.1 نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR ومنهجية تطبيقه 42
II.2. مراحل التحليل القياسي باستخدام نموذجVAR 43
II.2.1 دراسة استقرار السلسلة الزمنية 43
II.2.2 اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقةJohansan..... 44

3.2.II تحديد درجة تأخير نموذج VAR 45
4.2.II تقدير نموذج VAR 46
5.2.II اختبار جودة النموذج VAR 49
1-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي 49
2- التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي (Correlogramme) 50
3-اختبار ثبات تباين البواقي Test d'homoscedasticite 50
4-ختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality test) 51
6.2.II اختبار السببية 52
7.2.II تحليل دوال الاستجابة 53
8.2.II تجزئة التباين 54
خلاصة الفصل الثاني 56
الخاتمة 58
قائمة المراجع .....
قائمة الملاحق .....

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1	دراسة وصفية لتطور الإنفاق العمومي من 1980-2024	36
جدول 2	دراسة وصفية لتطور النمو الاقتصادي من 1980-2024	38
جدول 3	اختبار(ADF (Augmented Dickey-Fuller Test Statistic	43
جدول 4	اختبارPhillips-Perron	44
جدول 5	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	45
جدول 6	نتائج تحديد درجة التأخير المثلى	46
جدول 7	نتيجة تقدير نموذج(1) VAR	46
جدول 8	نتيجة اختبار LM لنموذج(1) VAR	49
جدول 9	التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي(Correlogramme)	50
جدول 10	نتيجة اختبار ثبات تباين سلسلة بواقي النموذج	50
جدول 11	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(Normality Test)	51
جدول 12	جدول اختبار السببية	52
جدول 13	تجزئة التباين لخطأ التنبؤ لمتغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم)	54

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

الفصل الأول: مقاربة نظرية للإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	31

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية الوصفية والقياسية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 2	تطور الإنفاق العمومي خلال الفترة(1980-2024)	35
الشكل 3	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(1980-2024)	37

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الرموز او الاختصار	التعريف
PIB	الناتج المحلي الاجمالي
G	الانفاق العمومي
INF	معدل التضخم
VAR	نموذج الانحدار المتجه
PP	اختبار ديكي فولر الموسع
ADF	نموذج الانحدار الذاتي المتجه
F	اختبار فيشر

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
ملحق 1	تقدير نموذج بطريقة المربعات الصغرى
ملحق 2	اختبار الاستقراريةADF
ملحق 3	اختبار الاستقراريةPP
ملحق 4	اختبار التكامل المشترك جوهانسن
ملحق 5	اختبار فترات الإبطاء
ملحق 6	تقدير نموذجVAR
ملحق 7	دوال الاستجابة

ملخص

الملخص

تتناول هذه الدراسة أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980الى 2024 ، تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى فعالية السياسة المالية التوسعية في تحفيز النشاط الاقتصادي وتحديد طبيعة الأثر الذي تخلفه التغيرات في حجم الانفاق العمومي على الناتج الإجمالي ، ولتحقيق اهداف الدراسة تم تبني المنهج الاستقرائي في الجانب النظري بينما في الجانب التطبيقي تم اتباع منهج وصفي تحليلي قياسي وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ،تشير نتائج الدراسة القياسية الى ان الانفاق العمومي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، الا ان هذا التأثير يظل محدودا من حيث القوة والاستمرار مما يدل على فعالية السياسية المالية تبقى غير كافية لتحقيق النمو الاقتصادي مستدام، في ظل وجود عوامل أخرى كالتضخم التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي.

- **الكلمات المفتاحية:** الانفاق العمومي، الناتج المحلي الاجمالي، السياسة المالية، نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR).

Abstract:

This study examines the impact of public expenditure on economic growth in Algeria over the period 1980–2024. It aims to assess the effectiveness of expansionary fiscal policy in stimulating economic activity and to identify the nature of the effect of changes in public expenditure on gross domestic product (GDP).

To achieve the objectives of the study, the inductive approach was adopted in the theoretical part, while the empirical part relied on a descriptive, analytical, and econometric approach using the Vector Autoregression (VAR) model.

The empirical results indicate that public expenditure has a positive impact on economic growth in Algeria; however, this impact remains limited in terms of both magnitude and persistence. This suggests that fiscal policy effectiveness is still insufficient to achieve sustainable economic growth, in the presence of other factors such as inflation, which negatively affect economic performance.

Keywords: public expenditure, gross domestic product, fiscal policy, Vector Autoregression (VAR) model.

المقدمة

المقدمة

يعد النمو الاقتصادي من اهم الأهداف التي تسعى مختلف الدول في تحقيقها، نظرا لارتباطه الوثيق بتحسين مستوى معيشة الافراد، ورفع الدخل الحقيقي، وتوسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، إضافة الى دوره في الحد من البطالة والفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما يمثل النمو الاقتصادي مؤشرا أساسيا لقياس مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المعتمدة، اذ يعكس قدرة الدولة على استغلال مواردها المتاحة وتحويلها الى طاقات إنتاجية تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وفي ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وتسارع وتيرة المنافسة الدولية، اصبح تحقيق معدلات النمو الاقتصادي مستقرة ومستدامة من ابرز تحديات التي تواجه الدولة خاصة النامية منها.

ومن بين اهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي ، نجد السياسة المالية التي تعد اداة فعالة للتأثير في النشاط الاقتصادي، ويأتي الانفاق العمومي في مقدمة ادواتها، باعتبارها وسيلة أساسية تستخدمها الدولة لتوجيه الموارد المالية نحو مختلف قطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم الاستثمار، وتطوير الخدمات العمومية، وتحفيز النشاط الاقتصادي، ولم يعد الانفاق العمومي يقتصر على تغطية النفقات التقليدية لدولة، بل اصبح أداة الإستراتيجية لتحقيق التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وقد حظيت العلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، حيث تعددت اراء حول طبيعة هذه العلاقة ومدى تأثير النفقات العمومي على النمو، فبينما ترى بعض النظريات الاقتصادية ان التوسع في الانفاق العمومي يساهم في زيادة الطلب الكلي وتحفيز الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، ترى اتجاهات أخرى ان الافراط في الانفاق قد يؤدي الى ارتفاع العجز المالي والتضخم وازاحة الاستثمار الخاص، مما ينعكس سلبا على أداء الاقتصادي.

تبرز أهمية دراسة هذه العلاقة في الجزائر بالنظر الى اعتماد الاقتصادي الوطني بشكل كبير على إيرادات النفطية التي تمثل مصدر الرئيسي لتمويل الانفاق العمومي، فمنذ الاستقلال اعتمدت الدولة الجزائرية على الانفاق العمومي كأالية أساسية لتحقيق التنموية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل المشاريع التنمية الكبرى، وتوسيع الخدمات الاجتماعية، ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية ، غير ان فعالية هذا الانفاق في تحقيق النمو الاقتصادي مستدام بقي محل نقاش ، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال فترات مختلفة.

1. الإشكالية الرئيسية:

وعلى ما سبق تظهر ملامح إشكالية الدراسة، التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

كيف يؤثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2024)؟

قبل الاجابة على الإشكالية هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

2. التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي؟
- ما هو نوع تأثر الانفاق العمومي بتطور ناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في المدى الطويل والقصير؟

3. الفرضيات:

- يؤثر الانفاق العمومي بشكل الإيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير.
- يؤثر الانفاق العمومي بشكل الإيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- تساهم سياسة الانفاق العمومي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

4. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على أثر الانفاق العمومي في تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية، خاصة في الجزائر التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على النفقات العمومي الممولة من العائدات النفطية، كما تساهم هذه الدراسة في تحليل طبيعة العلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، إضافة الى ابراز مدى فعالية السياسة المالية في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأداء الاقتصادي.

5. اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- المقاربة النظري لأثر الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي.
- إبراز طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- تحليل تطور الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة.(1980-2024)
- قياس أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي باستخدام الأساليب القياسية المناسبة.
- تقييم دور السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

6. المنهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على النموذج الوصفي التحليلي، مع استخدام الأساليب قياسية لتحليل العلاقة بين المتغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)باستخدام برنامج Eviews.13.

7. دوافع وأسباب اختيار الموضوع:

يندرج اختيار الموضوع تحت مجموعة من دوافع والمبررات منها ما هو شخصي ومنها ما هو الاقتصادي وانطلاقا من أهمية الموضوع جاءت دوافعنا لاختياره دون سواه والتي تتمثل فيما يلي:

- **أسباب ذاتية:**

➢ الرغبة الشخصية للاطلاع على مواضيع الاقتصاد الكلي والسياسة المالية.

➢ تنمية المعارف المتعلق بأساليب التحليل القياسي ودراسة المتغيرات الاقتصادية.

➢ محاولة اثراء مكتبة الجامعة بمثل هذا الموضوع.

- **أسباب الموضوعية:**

➢ ارتباط موضوع البحث في مجال التخصص.

➢ يعد النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الوضع الاقتصادي في الجزائر ومستوى تقدمها ،وتسعى الدولة الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال فهم العوامل المؤثرة فيه، ويعد الانفاق العمومي من أبرز هذه العوامل.

8. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية والتي هي كتالي:

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لدراستنا على الجزائر من خلال معرفة مدى تأثير الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي.
- **الحدود الزمنية:** تتمثل فترة الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 1980الى 2024 وهذا على أساس المعطيات السنوية.

9. هيكل الدراسة:

نقسم هذه الدراسة الى جانبين، حيث نتناول في جانب الأول الإطار النظري والجانب الثاني الإطار التطبيقي، في الفصل الأول الذي سيكون تحت عنوان مقاربة النظرية للإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي والذي سنقسمه الى

ثلاث مباحث، في المبحث الأول يتحدث عن إطار النظري الانفاق العمومي وفي المبحث الثاني يتحدث عن الإطار النظري النمو الاقتصادي، اما في المبحث الثالث الدراسات السابقة، اما في الفصل الثاني تطرقنا في هذا الفصل الى الدراسة التحليلية الوصفية القياسية حيث تم تقسميه الى مبحثين في المبحث الأول دراسة وصفية لتطور الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي وفي المبحث الثاني حيث يتناول دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه(VAR) .

الفصل الاول:

مقاربة النظرية للإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تؤدي كل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي دورا محوريا في تحقيق اهداف الدولة، لا سيما في ظل تزايد تدخلها في الحياة الاقتصادية، وقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة باعتبارها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، تستخدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية بكفاءة وفعالية، ولم تعد النظرة الى النفقات العامة تقتصر على بعدها القانوني فحسب، بل أصبحت تعد عنصرا أساسيا في دعم الاستثمار، وتوفير فرص العمل، وزيادة الدخل القومي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من اثار الازمات.

في المقابل يعد النمو الاقتصادي هدفا استراتيجيا لاي سياسة اقتصادية، نظرا لما له من أثر مباشر على رفاهية الافراد وازدهار المجتمعات، اذ يساهم النمو في تنمية القدرات الإنتاجية، وتقليل البطالة، وزيادة الناتج الإجمالي، مما يعكس مدى فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتباينة بين الدول على مسار نموها الاقتصادي ومستوى معيشة افرادها، لذا فان فهم العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي امر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الشاملة، وعليه سوف نتأول التالي :

I. **المبحث الأول:** ماهية الإنفاق العمومي.

II. **المبحث الثاني:** ماهية النمو الاقتصادي.

III. **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة.

I. ماهية الإنفاق العمومي

تعد النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وانطلاقا من ذلك يهدف هذا المبحث الى أبرز الإطار النظري للإنفاق العمومي من خلاله سوف نتطرق الى مفهوم وأركان وتقسيمات وضوابط وحدودها بالإضافة الى ظاهرة تزايد النفقات العامة.

1.I. مفهوم الانفاق العمومي واركانه

يعد الانفاق العمومي أداة أساسية من أدوات السياسة المالية، حيث يساهم في توجيه النشاط الاقتصادي وتلبية الحاجات العامة، امر الذي يستدعي توضيح مفهومه واهم اركانه.

1.1.I. مفهوم النفقة العامة

هناك عدة مفاهيم نذكر اهمها:

1. تعرف النفقة العامة بانها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة ادارتها وهيئاتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع كما تعرف على انها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق المنفعة عامة. (ناشد، اساسيات في المالية العامة، 2008، صفحة 25)

2. تعرف النفقة العامة على انها مبلغ مالي تصرفه الدولة او أحد مؤسساتها لإشباع الحاجات العامة. (عباس و بن عزة، 2021، صفحة 484)

3. يعرف الانفاق العام بصورة رئيسة بانه كافة المالغ النقدية التي يقوم بأنفاقها شخص عام لتلبية حاجات عامة. (خلف، 2008، صفحة 89)

استنادا على التعاريف السابقة يمكن تعرف الانفاق العام بانه مبلغ نقدي تقوم الدولة او هيئاتها العمومية بإنفاقه بهدف اشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة للمجتمع.

2.1.I. اركان النفقة العامة

تتمثل اركان النفقة العامة او أسس النفقة العامة فيما يلي (هاني، 2022، صفحة 34) :

1. النفقة العامة مبلغ نقدي: تتمثل النفقة العامة في مبالغ مالية تنفقها الدولة في شكل نقدي، وذلك لاقتناء السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة او لتمويل المشاريع الاستثمارية، إضافة الى تقديم الاعانات والمساعدات المختلفة ذات الطابع الاقتصادي او الاجتماعي.

2. النفقة العامة يقوم بها شخص عام: يشترط لاعتبار النفقة عامة ان تصدر عن أحد اشخاص القانون العام، مثل الدولة او الهيئات والمؤسسات العمومية التابعة لها، اذ لا يعد الانفاق نفقة عامة إذا صدر عن فرد او جهة خاصة حتى وإذا كان يهدف الى تحقيق المنفعة العامة.

3. النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة: يتجسد الهدف الأساسي للنفقات العامة في اشباع الحاجات العامة للمجتمع وتحقيق المصلحة العامة، لذلك لا تدخل ضمن النفقات العامة تلك النفقات التي تسعى الى تحقيق مصالح خاصة او الفردية، وذلك انسجاما مع مبدا العدالة والمساوات استفدت افراد المجتمع من الخدمات العامة (اسماعيل، 2024، صفحة 59).

2.I. تقسيمات النفقات العامة

مع توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، تزايدت النفقات العامة وتنوعت مجالاتها مما استدعى تصنيفها وفق معايير مختلفة لتسهيل تحليلها وفهم طبيعتها:

2.I. 1. تقسيم النفقات حسب دوريتها وتكرارها

حيث تم تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها تكرارها الى نوعين (ناشد، اساسيات في المالية العامة، 2008، صفحة 44):

1. **النفقات العادية:** وهي النفقات العادية والتي يطلق عليها كذلك النفقات العامة الجارية تتصف بالدورية، وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية للدولة كرواتب الموظفين عند الدولة ونفقات تسيير الإدارات العمومية والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنقس المقدار من سنة الأخرى ولكن يقصد وجودها السنوي في الميزانية، وتحول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساسا في إيراداتها الضريبية وايراداتها من الأملاك العامة.

2. **النفقات غير العادية:** هو تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية في ميزانية الدولة، والتي تظهر في شكل نفقات مكافحة اوباء الطارئ او اصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية او نفقات الحروب، وغالبا ما يتم تمويل هذه النفقات من الإيرادات غير عادية مثل القروض او الإصدار النقدي، نظرا كفاية الإيرادات العادية لتغطيتها.

ونتيجة لذلك فان الفكر المالي الحديث قد اتجه الى التمييز بين نوعين من النفقات وهي:

- **النفقات الجارية:** وهي تعرف أيضا بنفقات التسييرية وهي نفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة واشباع الحاجات العامة، أي انها تواجه النفقات العامة وهي لا تساهم في زيادة رؤوس الاموال العينية للجماعة.

- **النفقات الاستثمارية**: وهي تلك متعلقة بالثروة القومية، مثل نفقات انشاء المشاريع الجديدة من المدن الجديدة وطرق السكك الحديدية، فهي تخصص لتكوين رؤوس الاموال العينية في المجتمع.

2.2.I. تقسيم النفقات العامة حسب الوظيفة

تنقسم النفقات على حسب معيار الوظيفي تبعا لوظائف الدولة حيث يتكون من أربعة اقسام رئيسية وهي (ناشد، المالية العامة، 2006، صفحة 37):

1. نفقات الخدمات الحكومية العامة: وهي التي تتضمن جميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن ان توكل الى أي شخص او جهة أخرى، والتي فيها نفقات الامن والدفاع، نفقات العدالة والجهاز السياسي وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الافراد وتوفير العدالة فيما بينها، وتعتبر هذه النفقات مرتبطة بكيان الدولة.

2. نفقات الخدمات الاجتماعية: وهي النفقات التي لها الأهداف والاغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في حاجات العامة التي تأدي الى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وكذا نفقات الثقافية والبحث العلمي، وعموما النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية.

3. نفقات الخدمات الاقتصادية: والتي يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، حيث تهدف الدولة من ورائها الى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة، وتشمل هذه النفقات الاستثمارات العامة التي تهدف الى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والكهرباء والماء واضافة الى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعية.

4. نفقات خدمات حكومية اخرى: والتي تضم نفقات دفع أقساط الدين العام وفوائده، إضافة الى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومة. (بلال و قويدري فريد، 2019، ص 13)

I.2.3. تقسيم النفقات تبعا لأثارها في الإنتاج القومي

تقسم النفقات العامة وفقا هذا المعيار الى (ناشد، اساسيات في المالية العامة، 2008، صفحة 48):

1. نفقات الحقيقية: والتي تشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة الى زيادة الناتج وهي نفقات التي تتميز بانها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات، ونجد منها رواتب واجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الانتاجية، فالدولة هنا تحصل على مقابل للأنفاق كما تؤدي الى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق انتاج جديد.

2. النفقات تحويلية: وهي النفقات التي تقوم بها الدولة بتحويل القوة الشرائية من فئة اجتماعية الأخرى دون ان تزيد في الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منه هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي وفي إطار التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية هنا كثلاث معايير وهي: (الفتني، 2025، ص16)

- معيار المقابل المباشر: يقصد بهذا المعيار وجود او عدم وجود مقابل مباشر تحصل عليه الدولة عند انفاقها للأموال العامة، وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة، وتكون نفقة تحويلية إذا تمت بدون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية، بل هي نفقات تحولية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجانا وكونها لم تقدم بدون مقابل، بل ان المقابل كان عبارة عن خدمات الموردين والمقاولين الذين قاموا بعمليات انشاء المرافق الصحية والتعليمية.
- معيار الزيادة المباشرة: يركز هذا المعيار على أثر النفقة العامة في زيادة الدخل القومي، حيث تعتبر النفقات العامة الحقيقية بانها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزء من القدرة الشرائية لتوليد ناتج جديد وادخل إضافة في المجتمع بصورة مباشرة وذلك كنفقات الاستثمارات العامة مثلا، اما النفقات العامة التحويلية فهي النفقات التي لا تستخدم فيها جزء من موارد الاقتصادية وتقتصر على اعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي الى زيادة مباشرة في الدخل القومي.
- معيار يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: وفقا لهذا المعيار تعتبر النفقات العامة حقيقية إذا ترتب عنها استهلاك للموارد الاقتصادية من قبل الدولة، سواء كان ذلك في شكل استهلاك للموارد العينية او استخدام لعوامل الانتاج، مع تقديم مقابل في صورة أجور او رواتب، اما النفقات التحويلية فهي لا تنطوي على

استهلاك مباشر للموارد من قبل الدولة وانما تؤدي الى تحويل القدرة الشرائية الى افراد او فئات المستفيدة، الذين يتولون بدورهم توجيه هذه الموارد نحو الاستهلاك او الادخار.

I.2. 4. تقسيم النفقة العامة حسب نطاق سريانها

يعتمد هذا التقسيم على مبدا شمولية الانفاق حيث ينقسم الى نوعين (ناشد، المالية العامة، 2006، صفحة 58):

- **نفقات عامة مركزية:** تعتبر النفقة العامة المركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بالكامل مثل نفقات الامن والدفاع والبحوث العلمية، ويتحمل المجتمع عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة.
- **نفقات عامة محلية:** تعتبر النفقات العامة محلية إذا كانت موجهة لصالح إقليم معين او منطقة معينة داخل كإيصال الكهرباء خطوط الغاز والماء، ويتحمل اعبائها مجتمع الإقليم عن طريق الموارنة المحلية الإقليم.

I.3. ضوابط وحدود الانفاق العام

يتطلب تحقيق كفاءة عملية الانفاق العام التزام جميع الوحدات المكونة للاقتصاد العام بمجموعة من المبادئ والضوابط عند القيام بالإنفاق، بهدف ضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتلبية الحاجات العامة بفاعلية.

I.3. 1. ضوابط الانفاق العام

لكي يحقق الانفاق العام أهدافه ونتائج المرغوبة منه لتحقيق المصلحة العامة، فان ذلك يتوقف على امرين مهمين أولا تحقيق اقصى قدر من المنفعة، وثانيا ان يتم ذلك مع الحرص على حجم الانفاق، ويتجسد ذلك من خلال ضرورة تطبيق صور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة الى أوجه المنفعة دون اهدار، وإذا تم تنفيذ هذه الضوابط تكون قد وصلنا الى الانفاق العام الرشيد، ومن اهم ضوابط الانفاق العام فيما يلي (ناشد، المالية العامة، 2006، صفحة 51):

1. **ضابط المنفعة:** يقصد بضابط المنفعة ان يوجه الانفاق العام نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة للمجتمع، بحيث يكون لكل نفقة مبرر اقتصادي واضح، ويشترط في ذلك ان تخدم النفقات المصالح العامة لا المصالح الخاصة، مع ضرورة توزيعها بشكل يضمن تحقيق اقصى منفعة ممكنة باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة.

2. **ضابط الاقتصاد النفقات:** يرتبط ضبط الاقتصادي بمبدأ تحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة، حيث يتطلب توجيه الانفاق العام بكفاءة من خلال الاستخدام الرشيد للموارد المالية وتجنب مظاهر الاسراف والتبذير، ويقتضي ذلك اعتماد أسلوب عقلاني في تخصيص النفقات نحو المجالات الأكثر أولوية وجدوى، كما يستلزم هذه الضوابط الحد

من سوء استخدام الموارد العامة وما يترتب عنه من اثار سلبية مثل الفساد او التهرب الضريبي، بما يضمن تحقيق اقصى فائدة ممكنة من الاموال العمومية.

3. **ضابط الرقابة**: الرقابة على الانفاق العام يمكن ان تمارسها في ثلاث جهات هي:

- الرقابة الإدارية: تعتبر المرحلة الأولى من مرحل التأكد من وجود ضوابط الانفاق العام والتقيد بها، ويقوم بتنفيذها وزارة المالية بواسطة المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح، ويأتي عملهم في عدم قبول مباشر أي نفقة الا إذا وجدت في الميزانية العامة وفي حدود لمبدأ ترشيد النفقات، اذ انها تمثل رقابة من الادارة على نفسها تستهدف القواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها، ومن تم فلا تمثل أي ضغط في حجم الانفاق العام نفسه حيث غالبا لا تميل الإدارة الى تقييد حرياتها.
- الرقابة المحاسبة المستقلة: وهي المرحلة الثانية من مراحل المراقبة المالية التي يتم تنفيذها محاسبين، بحيث يعملون على فحص شروط استغلال الموارد والوسائل المادية، ويعملون على تقييمها ويسهر على التأكيد من تطابق العمليات المالية والمحاسبية لهذه الهيئات مع القوانين المعمول بها، التي يمارسها مجلس المحاسبة وعادة ما تتم هذه الرقابة بعد تنفيذ الانفاق العام.
- الرقابة البرلمانية(السياسية): وهي المرحلة الأخيرة التي يقوم بتنفيذ السياسة السلطة التشريعية للدولة حيث يتسع دور البرلمان في هذه الحالة بالإضافة الى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة الى ممارسة الرقابة على حجم النفقات العامة وتخصيصها، ويتم المصادقة على الحساب الختامي بعد التأكيد من توفر عناصر النفقة العامة الأساسية وضوابطها.

I.3. 2. حدود الانفاق العامة

يشكل هذا الموضوع مشكلة على جانب كبير من الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل القومي لتوجيهها الى الانفاق العام بحيث لا يمكن للدولة ان تتخطاها، وبمعنى اخر هل هناك حدود لا يجوز تجاوزها باي شكل من الاشكال عند تحديد النفقات العامة؟ وهل هناك حجم أمثل له؟

ولقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن، على تحديد نسبة معينة (10-15%) من الدخل القومي توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها.

وفي الحقيقة الامر ان هذا الفكر أصبح غير مجدي في الوقت نظرا لثبات هذا راي من جهة، وتجاهله للعديد من الظروف المذهبية الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد القومي لدولة معينة، والتي قد تختلف من فترة لأخرى في الدولة

ذاتها من جهة اخرى، ويلاحظ ان الانفاق العام يتأثر بعدة عوامل يمكن تصنيفها على النحو التالي (ناشد، اساسيات في المالية العامة، 2008، صفحة 59) :

1. العوامل المذهبية: تؤثر طبيعة النظام الاقتصادي والفكري للدولة في تحديد حجم الانفاق العام، حيث يكون الانفاق محدودا في ظل الايديولوجية الفردية ويتسع في ظل الأيديولوجية التدخلية، ويبلغ مستويات مرتفعة في الأنظمة الجماعية التي تتولى فيها الدولة معظم الأنشطة الاقتصادية.

2. العوامل الاقتصادية الخاصة بمستوى النشاط الاقتصادي العام في الدولة: يرتبط حجم الانفاق العام بمستوى النشاط الاقتصادي ذا تميل الدولة الى زيادة الانفاق خلال فترات الركود لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق التشغيل، بينما تسعي الى تقليصه خلال فترات الرواج لتفادي الضغوط التضخمية والحفاظ على التوازن الاقتصادي.

3. العوامل المالية: تعني ان حدود النفقات العامة لابد من ان ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة تكون كافية لتغطية هذه النفقات، وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة الا ان هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة والا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة فزيادة الضرائب (كمصدر هام للإرادات العامة) يخضع لدراسات واسعة، من جهة اضافية الى ما يحتاج اليه من فترة زمنية يتقبل فيها المكلفون بها هذه الزيادة من جهة أخرى، والا ترتب على ذلك اثار سلبية في غاية الخطورة (التهرب الضريبي) على مختلف النشاط الاقتصادي، كذلك الحال بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي او القروض.

I.4. ظاهرة تزايد النفقات العامة

تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من أبرز الظواهر الاقتصادية التي حظيت باهتمام الباحثين، نظرا لارتباطها الوثيق بزيادة الدخل القومي، حيث تقوم بينهما علاقة طردية شبه ثابتة، بغض النظر عن مستوى النمو الاقتصادي او التوجهات الأيديولوجية السائدة في الدولة.

ويعد الاقتصادي الألماني فاجنر (A. Wagner) من اوائل من تناولوا هذه الظاهرة بالدراسة، اذ ربط بين تطور النشاط الاقتصادي وتزايد النفقات العامة، ولخلص الى ما عرف لاحقا بقانون فاجنر، الذي مفاده ان تحقيق المجتمع لمعدلات معينة من النمو الاقتصادي يؤدي بالضرورة الى توسيع نشاط الدولة المالي، ومن ثم زيادة الانفاق العام بمعدل يفوق معدل نمو الدخل القومي او نصيب الفرد منه، وقد ميز فاجنر بين ثلاث وظائف أساسية للدولة تفسر هذا التزايد في النفقات العامة، تتمثل الوظيفة الأولى في الوظيفة التقليدية المرتبطة بالدفاع والامن، والوظيفة الإنتاجية الناتجة عن التقدم الفني وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، اضافة الى الوظيفة الاجتماعية الهادفة الى تحقيق

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والحد من الاختلالات، كما يجب التميز بين الزيادات الظاهرة في النفقات العامة، الناتجة عن ارتفاع التكاليف دون تحسين فعلي في الخدمات، والزيادة الحقيقية التي تعكس توسع المنافع العامة وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. (ناشد، اساسيات في المالية العامة، 2008، صفحة 62)

I.4. 1. أسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

تتمثل أسباب الزيادات الظاهرية للإنفاق العام في مجموعة العوامل التي أدت الى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون زيادة في الحاجات العامة، وتعتبر هذه الأسباب كتالي (ناشد، اساسيات في المالية العامة، 2008، صفحة 65):

1. تدهور او انخفاض قيمة النقود: يظهر انخفاض النقود من خلال انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والتي تعود الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ولمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة بزيادة حجم إنفاق وذلك بهدف التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة، وفي هذه الحالة الزيادة في النفقات هي ظاهرة فقط كونها لا تؤدي الى زيادة في حجم السلع او الخدمات او تحسين في جودتها كما كانت عليها في السبق.

2. زيادة عدد سكان وتوسع إقليم الدولة: قد يؤدي زيادة مساحة إقليم دولة معينة او ارتفاع عدد سكانها الى زيادة ظاهرة في النفقات العامة، حيث يجب على الدولة في هذه الحالة تدخل عن طريف زيادة إنفاق بهدف تغطية حاجات الافراد اضافية، ولا يترتب عليها هذه الزيادة ارتفاع في قيمة الحقيقية للمنفعة العامة بالنسبة للسكان الأصليين.

3. اختلاف طرق المحاسبة المالية: يتمثل اختلاف طرق المحاسبة المالية في تنوع الأساليب المعتمد في تسجيل الإيرادات والنفقات العامة، فقد كان يسمح سابقا بتخصيص الإيرادات التي تحصلها لتغطية نفقات مباشرة، مما أدى الى عدم ادراج جزء من النفقات ضمن الموارنة العامة، ومع اعتماد مبدا عمومية الموازنة أدرجت جميع الإيرادات والنفقات دون استثناء، فظهرة نفقات لم تكن مسجلة سابقا وهو ما أدى الى ارتفاع ظاهري في حجم الانفاق العام دون ان يعكس بالضرورة زيادة حقيقية فيه.

I.4 .2. الأسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام

تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتب على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة، كما تشير غالبا الى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد

من خدمات العامة، وترجع هذه الزيادة الى جملة من الأسباب تتمثل فيما يلي (بوقناديل و بن معمر، 2016، صفحة 45):

1. الأسباب السياسية:

يؤدي تطور النظام السياسي وتعدد الأحزاب الى ارتفاع مستوى الوعي والمشاركة السياسية، مما يترتب عليه توسع الدولة في الانفاق لتأطير هذه العملية، كما ان الانضمام الى المنظمات والهيئات الدولية يستلزم تحمل نفقات إضافية مرتبطة بالالتزامات الدولية، من جهة اخرى أسهم تطور أنظمة الإدارة المحلية في تخفيف العبء عن الحكومة المركزية وتحسين سرعة وجودة تقديم الخدمات العمومية، غير ان ذلك تطلب تخصيص موارد مالية أكبر لتمكين الحكومة المحلية من أداء مهامها، ويضاف الى ذلك توسع التمثيل الدبلوماسي الخارج لحماية مصالح الدولة ورعاياها، وهو ما يفرض زيادة في النفقات العامة.

2. الأسباب الاقتصادية:

انتقال دور الدولة من الحياد الى التدخل في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن الكلي أدى الى اتساع حجم وتنوع النفقات العامة، كما يعد النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل الوطني من العوامل الأساسية لزيادة الانفاق العام، اذ يترتب عليها ارتفاع متوسط دخل الفرد وبالتالي تزايد الطلب على السلع والخدمات العامة، إضافة الى ذلك تسهم توسعات الدولة في المشروعات العامة ومواجهة التقلبات الاقتصادية في رفع حجم الانفاق العمومي.

3. لأسباب الادارية:

أدى اتساع وظائف الدولة وتعدد مهامها الى تضخم الجهاز الإداري وزيادة عدد العاملين فيه، مما ترتب عليه ارتفاع نفقات الرواتب والأجور، كما تطلب تشغيل هذا الجهاز توفير مستلزمات سلعية وخدمات متنوعة، فضلا عن نفقات التكوين والتدريب الاداري، وكلما توسعت أنشطة الدولة ازدادت حاجتها الى موارد مالية أكبر لتسيير اعمالها الإدارية.

4. لأسباب الاجتماعية:

ساهم تركز السكان في المدن والمراكز الصناعية في زيادة النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي، نظرا لتعقد وتزايد حاجات سكان المدن مقارنة بالمناطق الريفية، كما أدى ارتفاع الوعي الاجتماعي الى مطالبة الدولة بتوسيع خدمات الاجتماعية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والحماية الاجتماعية، ويعد تعميم التامين الصحي والاجتماعي ودعم أنظمة الضمان الاجتماعي من العوامل الرئيسية لارتفاع الانفاق العام، بهدف تحسين مستوى المعيشة، تقليص الفوارق الاجتماعية، رفع القدرة الشرائية، مما ينعكس إيجابا على الدخل الوطني.

5. الأسباب المالية:

ترتبط الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة في عاملين هما، أولا سهولة اللجوء الى الاقتراض حيث ادي تطور النظم المالية في تسهيل الحصول الدولة على القروض من الداخل او من الخارج، لتمويل عجز الميزانية غير ان هذا التوسع في لاقتراض يترتب عليه زيادة أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد، مما يؤدي الى ارتفاع النفقات العامة بشكل مستمر، اما العامل الثاني هو وجود فائض في الإيرادات العامة، الذي يساهم على تحقيق الفائض في الإيرادات العامة وتشجيع الحكومة على زيادة الانفاق سواء نفقات ضرورية او غير ضرورية، وتزداد خطورة هذا الامر في غياب رقابة المالية الفعالة حيث يصعب لاحقا تقليص هذه النفقات، مما يادي الى تضخم الانفاق العام و استمراره في الارتفاع (نريمان، 2020، صفحة 101).

6. الأسباب التكنولوجية:

يعد التطور العلمي والتكنولوجي من العوامل الأساسية المؤدية الى زيادة الانفاق العام لا سيما في الدول المتقدمة، فقد ساهم التقدم التكنولوجي في تطوير الصناعات الوطنية ورفع مستويات الانتاج، الى جانب توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال فتح الأسواق وابرام اتفاقيات التبادل التجاري، كما أدى التطور التكنولوجي الى تغير طبيعة السلع والخدمات العامة، حيث أصبح انتاج العديد منها يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتجهيزات الحديثة. فعلى سبيل المثال، ساهم تطور تكنولوجيا صناعة السيارات في زيادة الانفاق العام الموجه الى انشاء وتوسيع شبكات الطرق السريعة، بما يتلاءم مع متطلبات النقل الحديث والنشاط الاقتصادي المتزايد (الفتني، 2025، صفحة 26).

II. ماهية النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من القضايا الأساسية التي حظيت باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، نظرا لارتباطه بتطور الأداء الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل الحقيقي، ومن خلال ذلك يهدف هذا المبحث الى ابراز الإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال معرفة مفهوم وخصائص ومقاييس وكذلك ذكر العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

1.II. تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه

تتعدد تعاريف النمو الاقتصادي وتتنوع خصائصه وهذا ما نوضحه فيما يلي:

1.1.II. مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة مفاهيم خاصة بالنمو الاقتصادي نذكر اهمها:

1. يعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادة المستمرة في قيمة الناتج الحقيقي المنتج داخل الاقتصاد على المدي الطويل، الناتجة عن تحسن القدرة الإنتاجية وتراكم عوامل الانتاج ولا سيما المال والعمل إضافة الى التقدم التكنولوجي، وهو ما يحلل ضمن نماذج الاقتصاد الكلي طويلة الاجل وعلى راسها نموذج سولو للنمو الاقتصادي (dykas, tomasz , & rafal, 2023, pp. 1-2).

2. يعرف فيرى (Francis Perroux) "بان النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة او عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما من خلال الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية" (Masse, 2011, p. 357).

3. يعرف على ان تميز الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي يقتصر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي أي زيادك كمية في الإنتاج، وقد يتحقق هذا النمو من خلال زيادة انتاج وتصدير الموارد الأساسية، لكنه قد يكون قصير الاجل ولا يعكس تحسينات حقيقية في مستوى المعيشة، بينما التنمية الاقتصادية هي عملية أوسع تشمل تغييرات هيكلية في الاقتصاد وتهدف الى تحسين مستوى معيشة المجتمع، وتعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد والتقدم التكنولوجي، بعبارة اخرى النمو الاقتصادي هو زيادة في حجم الاقتصاد، بينما التنمية الاقتصادية هي تحسين في نوعية الاقتصاد (حسين، 2001، صفحة 46).

4. النمو الاقتصادي هو مؤشر رئيسي على مستوى الرفاهية في البلدان، ويعرف على انه الزيادة المستمرة في انتاج السلع والخدمات، أي تعزيز قدرة الاقتصاد على الإنتاج بين فترتين مختلفتين، ويقاس عادت من خلال التغير في

الناتج المحلي الإجمالي الكلي او نصيب الفرد من الناتج مما يعكس مستوى المعيشة. (تفات و ساحل، 2023، صفحة 35)

ومن خلال استناد كل تعارف السابقة يمكن ان نعرف النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في انتاج السلع والخدمات وقدرة الاقتصاد على الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة.

II.1. 2. خصائص النمو الاقتصادي

يتميز النمو الاقتصادي الحديث بمجموعة من الخصائص التي اظهرتها التجارب التاريخية للدول المتقدمة، وقد تناولها العديد من الاقتصاديين، ومن أبرزهم ميشيل تودارو في كتاب التنمية الاقتصادية، وتتمثل اهم خصائص النمو الاقتصادي فيما يلي (تودارو و ترجمة محمود حسن ، 2006):

1. **ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج:** يعد ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي من اهم خصائص النمو الاقتصادي، حيث يعكس زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يفوق معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو السكان، مما يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي للفرد.

2. **ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج:** اثبتت الدراسات الاقتصادية ان ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يعد من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية، يؤدي ذلك الى الاستخدام الكفء لعناصر الإنتاج والتكنولوجيا، ويساهم ذلك في زيادة حجم الإنتاج دون الحاجة الى زيادة مماثلة في عناصر الإنتاج مثل العمل و راس المال.

3. **التحول الهيكلي في الاقتصادي:** يرتبط النمو الاقتصادي بحدوث تحولات هيكلية في بنية الاقتصاد، حيث ينتقل النشاط الاقتصادي تدريجيا من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي ثم الى قطاع الخدمات، كما تتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك مع تطور الاقتصاد.

4. **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي:** يتمز النمو الاقتصادي بجملة من الخصائص الأساسية التي تعكس تطور الاقتصادي الحديث، ويمكن ابرازها كما يلي:

- **الرشادة:** تعني الرشادة اعتماد السلوك العقلاني في اتخاذ القرارات الاقتصادية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تعظيم المنافع وتحقيق اعلى كفاءة ممكنة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وتقوم الرشادة على التخطيط السليم وترشيد الانفاق وتوجيه الموارد نحو الأنشطة الأكثر انتاجية، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

- **التخطيط الاقتصادي:** يعد أداة فعالة لتوجيه الموارد وتنظيم النشاط الاقتصادي، بما يساهم في تسريع عملية التنمية وتحقيق اهداف الاقتصادية.
- **التعاون او التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** يقوم هذا البعد على تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية وتقليص الفوارق الاقتصادية، بما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز مبدا تكافؤ الفرص داخل المجتمع.
- **تحسين الاتجاهات والمؤسسات:** يشمل تعزيز القيم الإنتاجية مثل الالتزام والانضباط والابتكار والعمل الجماعي، بالإضافة الى تطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الاقتصادية وتشجيع روح المبادرة والمنافسة.
- **الهيمنة الدولية:** تعكس قدرة الدول المتقدمة على التأثير عالميا من خلال التفوق التكنولوجي والاقتصادي والسيطرة على الأسواق والموارد، مما يساهم في تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي.
- **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي:** يتسم النمو الاقتصاد بعدم التوزيع المتكافئ بين الدول، حيث تتركز مكاسبه في عدد محدود منها، مما يعكس استمرار التفاوت الاقتصادي عالميا (مسعودي و خليفة، 2019) .

2.II. مقاييس النمو الاقتصادي

تعد مقاييس النمو الاقتصادي من الأدوات الأساسية المستخدمة في تحليل تطور النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التعرف على مفهوم قياس النمو الاقتصادي وطرق قياسه المختلفة.

2.II. 1. قياس النمو الاقتصادي

يقصد بقياس النمو الاقتصادي تحديد مدى الزيادة في الناتج الحقيقي ومتوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة، ويعد ذلك من المؤشرات الأساسية لتقييم تطور الأداء الاقتصادي. وبناء على ذلك يتم قياس النمو اعتمادا على ما يلي (مسعودي و خليفة، 2019، صفحة 120) :

1. **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي وحساب معدل النمو ما يطلق عليه تسمية معدل النمو، ويتم حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ثم مقرنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات انا نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار اثر التضخم، كما ان لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ولذلك تستخدم غلبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقرنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

2. الدخل الفردي: يمكن قياس النمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه، كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار الواحد في بلد ما مثلا ومقارنتها بالقدرة الشرائية بنفس المقدار(أي دولار واحد) ببقية الدولة ومن ثم ترتيب الدول أكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية.

II.2. 2. طرق قياس النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج والذي يمثل انعكاس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، وبالتالي هنالك ثلاث طرق تقدير حجم الناتج بالأساس الى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الانفاق، وهي كالاتي (اللطيف و بورحلة، 2022):

1. طريقة الانفاق:

يعرف الناتج الداخلي الخام بانه القيمة الاجمالية لسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وبما ان كل عملية إنفاق تمثل في المقابل لطرف اخر، فان اجمالي الدخل يساوي اجمالي الانفاق.

الناتج الداخلي الخام= الانفاق الكلي
$Y=C+I+G+(M-X)$

- C : الاستهلاك (انفاق القطاع العائلي).
- I : الاستثمار (انفاق قطاع الاعمال).
- G : الانفاق الحكومي.
- (M-X): صافي الصادرات.

2. طريقة القيمة المضافة:

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة، حيث ان القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها الاستهلاكات الوسيطية.

حيث نقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة= قيمة المنتوج النهائي- قيمة منتجات الوسيطية

وعليه يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصادية المحلية

3. طريقة الدخل:

الناتج الداخلي الخام هو اجمالي المداخيل المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة، حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج، حيث جزء من هذه المدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة) او جزء اخر هو عبارة عن مجموع الأجور وهو ما يعرف بعائد العمل والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح.

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

II .3. محددات النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه

يتأثر النمو الاقتصادي بمجموعة من المحددات والعوامل التي تسهم في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية.

II .1.3. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع والخدمات، وهذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأسمال المادي ورأسمال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال. (mankiw, macroeconomie, 2003, p. 272)

1. **عوامل الانتاج:**

ان زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الانتاج، ومع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة بالعلاقة التالية (blanchard & cohen, 2006, p. 19):

$Y=F(K, L)$

- **L** العمل
- **K** رأسمال
- **Y** الإنتاج

في هذه الحالة فان حجم الإنتاج لا يتغير الا بتأثير تغير حجم رأسمال والعمل.

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على احداث النمو من اهمها:

- **عنصر راس المال:** يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج والتي تتمثل في رأسمال المادي (mankiw & mark p, principes de l'economie, 2010, p. 669)،

ويشمل راس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا اخرى كالآلات والمعدات بالإضافة الى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية ام صناعية ام خدمية، ويتخذ راس المال الصورة العينية في الأساس، وعند إعطاء قيمة فيتحول الى شكل نقدي وراس المال لاي دولة او أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية راس المال في تلك الدولة او الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من راس المال لا يثبت عبر الزمن (الحميد، 2002، صفحة 272) .

- **AK:** التغير في مخزون رأسمال.
- **PMK :** الانتاجية الحدية رأسمال.

تساهم الإنتاجية الحدية رأسمال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل رأسمال بوحدة واحدة، حيث ان زيادة مخزون رأسمال بالمقدار يؤدي الى زيادة حجم الناتج بمقدار (mankiw, macroeconomie, 2003, p. 273) **:PMK (AK)**

F (K+1, L–F(K+L) PMK

- **عنصر العمل**: الى جانب الراس المال المادي يوجد نوع اخر من رأسمال والذي يعتبر ضروري في عملة الإنتاج والذي يكون ملموس بنسبة اقل من رأسمال المادي وهو رأسمال البشري، حيث يعتبر عنصر العمل من اهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما ان اهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني ذلك زيادة عرض العمل، مع الاخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدر لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي (الحميد، 2002، صفحة 157).

ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لان مجموعة هذه المهارات تؤدي الى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي. وتظهر أهمية عنصر العمل الإنتاج من خلال ما يلي:

- **PML:** الإنتاجية الحدية للعمل

PML=F (K, L+1)–F (K, L)

ان ارتفع عنصر العمل بالنسبة اذ يؤدي حجم الناتج بالمقدار **PML**

- **التكنولوجيا**: حتى الان تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض ان دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع ومع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فان دالة الإنتاج تتغير وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل

من عوامل الإنتاج، وأصبح من الممكن ان تنتج أكثر من الامس، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية (PRAGER, 2002, p. 118):

$$Y=AF(K, L)$$

➢ **A :** يمثل مستوى التكنولوجيا

حيث ان الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأسمال ولكن نتيجة لتحسين " الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج".

II .3. 2 محددات النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دور مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكان ايجازها فيما يلي (مسعودي و خليفة، 2019، صفحة 120) :

1 **الانفاق العمومي** : يعتبر الانفاق العمومي من اهم أدوات السياسة المالية التي تعتمدها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي، حيث يلعب دورا محوريا في تحفيز النمو من خلال زيادة الطلب الكلي وتمويل الاستثمارات العامة، فمن خلال الانفاق على البنية التحتية كشبكات النقل والطاقة والاتصالات تسهم الدولة في خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص وتحسين إنتاجية الاقتصادية ،كما يساهم الانفاق العمومي في دعم القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة مما يعكس إيجابا على راس المال البشري، غير ان تأثير الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي لا يكون دائما إيجابيا، اذ تتوقف فعاليته على كفاءة تخصيص الموارد وطبيعة هذا الانفاق سواء كان استهلاكيا او استثماريا، ففي حالة الاقتصادات الريعية مثل الاقتصاد الجزائري قد يكون الانفاق العمومي مرتبطا بتقلبات الإيرادات النفطية مما يجعله اقل استقرارا.

2 **الاستثمار (العام والخاص)** : يعد الاستثمار من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، نظرا لدوره في تكوين راس المال وزيادة الطاقة الإنتاجية فالاستثمارات في المعدات والتكنولوجيا والبنية التحتية تؤدي الى تحسن الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، كما يسهم الاستثمار الخاص في خلق فرص العمل وتنويع النشاط الاقتصادي، وفي هذا السياق يلعب الانفاق العمومي دورا تكميليا للاستثمار الخاص حيث يمكن ان يحفزه او يعيق حسب طبيعة السياسات المتبعة وهو ما يجعل العلاقة بينهما ذات أهمية كبيرة في تفسير النمو الاقتصادي.

3 **درجات الانفتاح التجاري**: يقصد بالانفتاح التجاري درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي من خلال التبادل التجاري (الصادرات والواردات)، ويسهم الانفتاح التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال نقل

التكنولوجيا وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتوسيع الاسواق امام المنتجات المحلية، غير ان تأثير قد يكون مزدوجا اذ قد يؤدي الى تعريض الاقتصاد للمنافسة الخارجية خاصة في حال ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية، وهو ما يستدعي سياسات مرافقة لتعزيز القدرة التنافسية.

4 **مؤشر تطور القطاع المالي**: يلعب القطاع المالي دورا أساسيا في دعم النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، كما يساهم في تحسين تخصيص الموارد وتسهيل الوصول الى التمويل مما يشجع على الابتكار وتوسيع النشاط الاقتصادي، وفي هذا الإطار يعد وجود نظام مالي فعال ومتنوع عاملا حاسما في تحقيق نمو الاقتصادي مستدام.

5 **التضخم**: يعد التضخم من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مباشر حيث يؤدي ارتفاع معدلاته الى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وزيادة تكاليف الانتاج، مما ينعكس سلبا على الاستثمار والاستهلاك كما يساهم التضخم المرتفع في خلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي، مما يضعف ثقة المستثمرين ويؤثر على استقرار الاقتصاد الكلي، ومع ذلك فان معدلات التضخم المعتدلة قد تكون مقبولة بل ومرتبطة بنشاط متزايد شريطة ان تبقى تحت السيطرة.

6 **أسعار النفط**: تعد أسعار النفط من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على العائدات النفطية، حيث تمثل هذه العائدات المصدر الأساسي لتمويل الانفاق العمومي وبالتالي فان ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى زيادة الانفاق العام وتحفيز النمو الاقتصادي، في حين ان انخفاضها قد يؤدي الى تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي فان النمو الاقتصادي في الجزائر يتسم بدرجة عالية من التبعية لتقلبات السوق النفطية، مما يطرح تحديات كبيرة امام تحقيق تنويع اقتصادي مستدام.

II.4. علاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

ان هناك نوعين من علاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي التي قد تكون موجبة ام سالبة، حيث اختلفت نتائج الدراسات في ذلك نتيجة اختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

II.4. 1. العلاقة السلبية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

أشار "كنوب"(1990) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة (1970) الى سنة (1995) الى ان الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشار اليه بالانخفاض حجم النفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية وهذا ما أكده أيضا "فولتسر وهذركسون" (1999،2001) في دراسة امتدت في نفس الفترة، ونفس النتيجة توصل اليها "بارو" (1991) في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقة مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، وتوصل من خلالها الى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم الى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد "قوساه" من خلال دراسته التي شملة 59 دولة من الدولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 الى سنة 1985 ، بان نمو حجم القطاع العام في للاقتصاد ممثلا في زيادة الانفاق العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وان الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدولة ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي. (Mitchel, 2005, p. 5)

ومن اهم الأسباب المؤدية الى وجود علاقة سلبية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي هي:

1. **تكلفة التمويل**: ان زيادة الانفاق العام يتطلب وجود مصادر التمويل ذلك، لكن كل الخيارات المطروحة امام الدولة تلك الزيادة لها اثار سلبية على الاقتصاد المحلي، فاللجوء الى اقتطاع الضرائب سواء من الافراد او المؤسسات يؤدي الى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحي الى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد، كما ان اللجوء الى الاقتراض يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة وإزاحة القطاع الخاص، اما اللجوء الى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم وبالتالي فان اول هاجس تواجهه الزيادة في الانفاق العام هو مصدر التمويل الذي يطرح اثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه.

2. أثر الازاحة: ان أكبر أثر سلبي لزيادة الانفاق العام في أي اقتصاد ما هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي الى انخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

3. تكاليف الاعانات: تؤدي العديد من البرامج وخطط الانفاق التي تضم بالخصوص اعانات حكومية بمختلف أنواعها الى أثر عكسي على النمو الاقتصادي، اذ ان اعانات الفيضانات والزلازل تحد من رغبة ارباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البنايات والطرق، حيث ان نفسية الفرد سواء كان مستهلكا او منتجا تؤثر على سلوكية نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها وهذ ما يؤدي الى سلبية ذلك النوع من الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

4. عدم الكفاءة: يعتبر الانفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث ان الدولة ورغم توفيرها لخدمات الصحة، التعليم والنقل الا ان القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة اعلى وبتكلفة اقل، حيث ان القطاع الخاص ورغبة في التوسع والمنافسة فان ذلك يؤدي الى كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.

5. غياب الابداع والابتكار: ان اهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الابداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية او نوعية المنتجات، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي الى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس سلبا عن النمو الاقتصادي.

II.4. 2. علاقة الموجبة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

يؤكد رام (1986) بان القطاع العام له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث انه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على انه مجموع الناتج من قطاع العام والناتج من القطاع الخاص (enger & skinner, 1992, p. 7)، كما ان" أشاور" (1990) ويشير الى ان الانفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي اما " اليكسيو" (2009) في دراسة له حول 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995 الى سنة 2005، فقد اكد على ان الانفاق العام على تكوين راس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وهو بذلك يوافق ما جاء به من قبل" اشاور" (1990). (constantinos, 2009, p. 5)

ومن جهة اخرى فان عديد الاقتصاديين يرون ان الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الانفاق العام. حيث يشير "شيهي" (1993) الى ان الانفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على

النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام الى الناتج المحلي لا يتجاوز 15% اما إذا تتجاوز 15% فان ذلك الأثر يتحول الى أثر سلبي. (saez & garcia, p. 2) وذلك ما يوضحه الشكل الاتي:

الشكل 1: العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

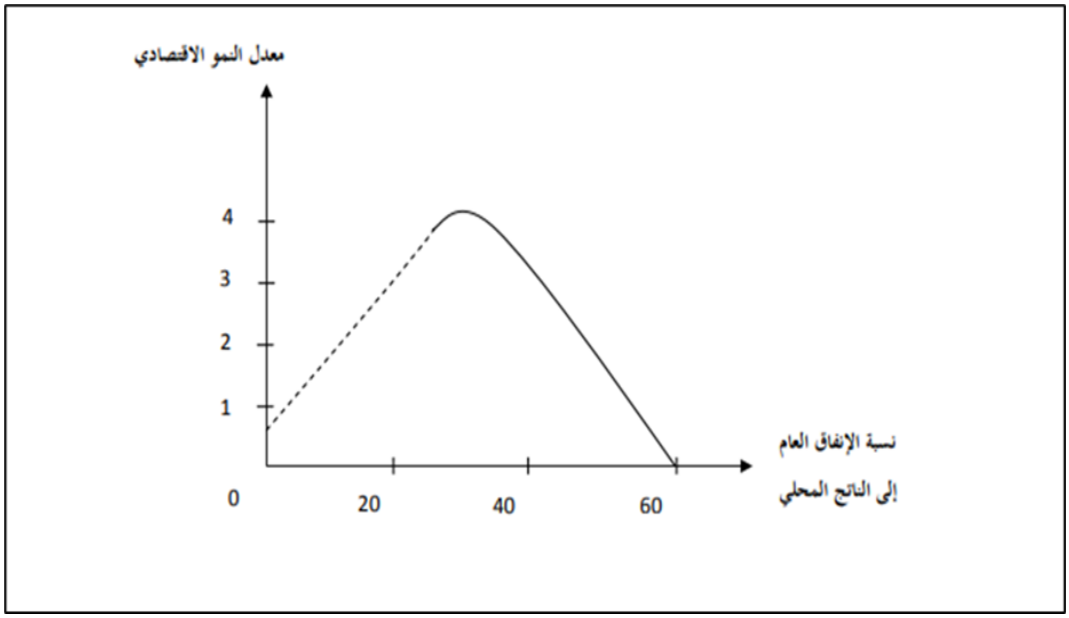

المصدر: (Mitchel, 2005, p. 4)

يظهر لنا من الشكل السابق انه اذا لم يكن هناك انفاق عام فان معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر، لان الاقتصاد بحاجة الى بنى التحتية التي تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات، حماية الملكية، دفاع عن ملكية الافراد والمؤسسات وتنظيم للسوق وفق قوانين وأنظمة محددة، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدا في الارتفاع مشيرا الى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الانفاق العام الى الناتج المحلي حوالي 15%، وبعدها فان أي ارتفاع في نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي 15% فان ذلك يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي. ويظهر لنا ان العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي، وتكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي وعموما فان أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها: كفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

III.دراسات السابقة

1.III. الدراسات العربية

- دراسة عثمان عبد الطيف وبورحلة زهرة(2022) (اللطيف و بورحلة، 2022) ، وتهدف هذه الدراسة الى الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة ومعرفة مدى مساهمة الانفاق الحكومي وتكوين راس المال في رفع النمو الاقتصادي في الجزائر، كما تناول الباحث كل ما يتعلق بالإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من خلال المحور الاول، اما المحور الثاني تناول تحليل الوصفي للدراسة، وأخيرا في المحور الثالث قام بدراسة قياسية بالاعتماد على النموذج ARDL ، ولخصت هذه الدراسة الى النتيجة مفادها ان الانفاق الحكومي وتكوين راس امال يتسبب في زيادة النمو الاقتصادي في الاجل الطويل .
- دراسة غالية عباس و محمد بن عزة(2021) (عباس و بن عزة، 2021) ،حيث تهدف الدراسة الى تحليل وقياس أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي، كما يتناول الباحث كل ما يتعلق بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي في المحور الاول، اما المحور الثاني تناول إطار التحليلي لدراسة، ولخصت هذه الدراسة الى وجود علاقة تكامل موجبة طويلة الاجل بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.
- دراسة طلحة بوخاتم و طاوش قندوسي(2021) (بوخاتم و طاوش، 2021)، حيث تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما قام الباحث تقسيم البحث الى عناصر هي أولا التعرف على عناصر الدراسة وثانيا دراسات السابقة وثالثا دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات وفي الاخير تطرق الى البحث عن إمكانية وجود تقارب بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، ولخصت هذه الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الاجلين الطويلة والقصيرة.
- دراسة بن عناية جلول و سرير عبد القادر(2016) (جلول و سرير، 2016)، تهدف هذه الدراسة الى تقدير علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث قامت الدراسة باعتماد نموذج بارو الذي يعتمد على دالة كوب دوغلاس الموسعة في تكوين نموذج قياسي يظهر فيه الانفاق الحكومي كأحد المتغيرات المفسرة لحجم الإنتاج ، كما تناول الباحث الجانب النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من خلال المحور الأول، اما المحور الثاني تطرق الى النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، وفي الأخير في المحور الثالث قياس أثر الانفاق على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذجVAR ، ولخصت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات المدروسة.

- دراسة لعمرية لعجال(2016) (لعجال، 2016) ، حيث تهدف هذه الدراسة الى عرض وتقدير واقع السياسة الانفاقية في اطار الاقتصاد الجزائري لإبراز اثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي، كما تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول حيث تطرف في الفصل الأول الى الإطار النظري للإنفاق العام واثاره الاقتصادية، اما في الفصل الثاني نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، وفي الأخير يعرض واقع الاقتصاد الجزائري وتطور الانفاق العام مع دراسة قياسية لقياس اثره على النمو الاقتصادي، ولخصت هذه الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل بين الانفاق العام والنمو الاقتصاد

III.2. الدراسات الاجنبية:

- دراسةchainoun ramdan and lahachami Abdelkader (2025)، (Ramdan & lahachami, 2025)، تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي كما تناول الباحث كل ما يتعلق بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي من الجانب النظري في المحور الأول، اما في المحور الثاني تناول دراسة القياسية بالاعتماد على نموذج ARDL، وتلخصت هذه الدراسة الى نتائج مفادها وجود علاقة إيجابية معنوية الطويلة الاجل بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.
- دراسة M.KHarroubi et al(2024)، (Kharroubi, khadra, & benaoumeur, 2024) ، تهدف دراسة الى تحليل أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر مع التركيز على مكونات الانفاق خاصة نفقات التسيير والتجهيز، حيث تناول الباحث كل ما يخص الجانب النظري الانفاق العام والنمو الاقتصادي في المحور الأول ، اما في محور الثاني تناول الدراسة القياسية، توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ومعنوية قوية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي (خاصة نفقات التجهيز والتسيير) والنمو الاقتصادي.
- دراسة Merim MECHERI and Djebar BOUKETIR(2019) (MECHERI & BOUKETIR, 2019)، تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة السببية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر واختبار مدى انطباق قانون فاجر، تم تقسيم الدراسة الى اطار النظري حول الانفاق العام ثم تحليل تطوره في الجزائر، ثم اختبار قانون فانجر وتحليل قياسي للعلاقة بين الانفاق والنمو ، وتوصلت الدراسة الى ان الانفاق العام ينمو بوتيرة اسرع من الناتج المحلي الاجمالي، وان الاقتصاد الجزائري لا يتوافق مع قانون فانجر مع وجود علاقة ارتباط موجبة بين المتغيرين.

3.III. مصفوفة الدراسات السابقة:

المؤلف	عنوان الدراسة	المنهج الدراسة	نموذج الدراسة	المتغيرات	النتائج
لعمرية لعجال (2016)	أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2014)	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي	نموذج VAR	متغير التبع هو اجمالي الناتج المحلي والمتغيرات مستقلة نفقات العامة نفقات التسيير، نفقات التجهيز	وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل
بن عناية جلول سرير عبد القادر (2016)	تقدير علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)	المنهج التحليلي	نموذج VAR	المتغير التابع النمو الاقتصادي من خلال حجم الإنتاج والناتج والمتغير المستقل الانفاق العمومي	عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة من خلال نتائج اختبار جوهانسون
Merima MECHERI and Djebar BOUKETIR (2019)	Public Expenditure and Growth in Algeria: An analytical study according to Wanger's Law of Increasing Public Expenditure	المنهج الوصفي التحليلي	انحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)	متغير التابع الانفاق العام للفرد والمتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي للفرد	وجود علاقة إيجابية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي
طلحة بوخاتم وطاوش قندوسي (2021)	قياس أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1980-2019)	المنهج الوصفي التحليلي	نموذج ARDL	متغير المستقل الانفاق العام والناتج المحلي متغير تابع	وجود علاقة طردية بين الانفاق العام النمو الاقتصادي في الاجل القصير وفي الاجل الطويل
غالية عباس ومحمد بن عزة (2021)	دراسة قياسية لأثر الانفاق العام على النمو	المنهج التحليلي	نموذج ARDL	الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمتغيرات مستقلة معدل التضخم	وجود علاقة تكامل موجبة طويلة الاجل بين المتغيرات

	الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019)			والانفاق الحكومي الاستهلاكي والانفاق العام	
عثمان عبد اللطيف وبورحلة زهرة (2022)	أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021)	منهج وصفي تحليلي	نموذج ARDL	المتغير التابع النمو الاقتصادي والمتغير المستقل الانفاق الحكومي وتكوين راس المال	وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل
M.KHarroubi et (2024) al	The impact of government spending on economic growth in alegria	منهج وصفي تحليلي	نموذج ARDL	متغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة نفقات التسيير ونفقات التجهيز	وجود علاقة طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر
chainoun ramdan and lahachami Abdelkader (2025)	the impact of government expenditure on economic growth in Algeria (1990-2023	منهج وصفي تحليلي	نموذج ARDL	متغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغيرات المستقلة هي الانفاق الحكومي وتكوين راس المال الثابت والائتمان المحلي الموجة للقطاع الخاص	وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

III.4. الفجوة البحثية واوجه الاتفاق والاختلاف

تُعدّ الدراسات السابقة من أهم الأسس العلمية التي يعتمد عليها الباحث لفهم مختلف الجوانب المرتبطة بموضوع أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، حيث تساعد في التعرف على المناهج والأساليب القياسية المستخدمة، إضافة إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة. كما يساهم التحليل النقدي لهذه الدراسات في إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات الاقتصادية، بما يسمح بالكشف عن الجوانب التي لم تحظَ بالدراسة الكافية.

III.4.1التحليل النقدي للدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات الأساسية، تتمثل فيما يلي:

ركزت أغلب الدراسات السابقة على دراسة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، غير أن نتائجها اختلفت تبعاً لاختلاف الفترات الزمنية والمتغيرات المعتمدة والأساليب القياسية المستخدمة.

- اعتمدت بعض الدراسات على نماذج الاقتصاد القياسي الحديثة، مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، في حين اعتمدت دراسات أخرى على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، وهو ما يعكس تنوع الأساليب المستخدمة في تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.
- أظهرت الدراسات السابقة تنوعاً في المتغيرات المستخدمة، حيث ركزت بعض الدراسات على الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي فقط، بينما أضافت دراسات أخرى متغيرات اقتصادية كلية، مثل التضخم والاستثمار وتكوين رأس المال الثابت، بهدف تفسير العلاقة بصورة أكثر دقة.

III.4. 2.أوجه الاتفاق والاختلاف

1.أوجه الاتفاق

تتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في الهدف الرئيسي المتمثل في دراسة أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما تتفق معها في اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي، إضافة إلى الاعتماد على بيانات سنوية ومصادر رسمية في جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

كما تتفق الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة في اعتبار الإنفاق العمومي من المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي، إلى جانب أهمية إدراج بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم، لفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات بصورة أشمل.

2. أوجه الاختلاف

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب، أهمها الفترة الزمنية المعتمدة، حيث تغطي الدراسة الحالية الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024، وهي فترة طويلة تتضمن العديد من التحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

كما تختلف الدراسة الحالية من حيث المنهجية القياسية المستخدمة، إذ تعتمد على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، الذي يسمح بدراسة العلاقات الديناميكية والتأثيرات المتبادلة بين متغيرات الدراسة، والمتمثلة في الإنفاق العمومي، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي.

وتختلف الدراسة الحالية كذلك من حيث المتغيرات المعتمدة، حيث تركز على ثلاث متغيرات أساسية تتمثل في الإنفاق العمومي، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي، بهدف تحليل طبيعة العلاقة والتأثير المتبادل بينها داخل الاقتصاد الجزائري.

III .4. 3.الفجوة البحثية

تتمثل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في دراسة أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024، وهي فترة شهدت تغيرات اقتصادية ومالية مهمة، خاصة في ظل التغيرات التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر.

كما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العمومي، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، بما يسمح بدراسة التأثيرات المتبادلة والديناميكية بين المتغيرات بصورة أكثر دقة، وهو ما يميز الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة التي اعتمدت نماذج وأساليب قياسية مختلفة أو متغيرات أخرى.

خلاصة

تناول هذا الفصل الاطار النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي، حيث تم التطرق الى مفهوم النفقات العامة واسسها واهم تصنيفاتها والضوابط التي تحكم توجيهها، مع ابراز ظاهرة تزايدها والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المفسرة لذلك، كما تم عرض مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه واهم العوامل المحددة له، بالإضافة الى اهم النظريات الاقتصادية التي فسرت عملية النمو، وفي الأخير تم ابراز طبيعة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، حيث يمكن للإنفاق العام أن يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية اذا ما تم توجيهه واستغلاله بكفاءة، مما يجعل دراسة هذه العلاقة امر مهما لفهم دور السياسة المالية في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادي.

الفصل الثاني:

دراسة وصفية قياسية لأثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2024)

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول الى إطار النظري المتعلق بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي، يأتي هذا الفصل ليتناول الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال تحليل أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2024)، حيث سيتم في البداية تقديم دراسة وصفية لمتغيرات مع ابراز تطورها والعلاقات الأولية بينهما، ثم في مرحلة ثانية سيتم اجراء التحليل القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لدراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات وعليه تم تقسيم هذه الفصل الى مبحثين:

I. **المبحث الأول:** دراسة وصفية لتطور الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2024)

II. **المبحث الثاني:** دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي للفترة1980-2024.

I. دراسة وصفية لتطور الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2024) تحولات اقتصادية هامة انعكست على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى راسها الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي، وعليه يهدف هذا المبحث الى تقديم تحليل وصفي لتطور معدلات متغيرات السابقة وإبراز اهم ملامحها خلال فترة الدراسة.

1.I. دراسة تحليلية وصفية لتطور للإنفاق العمومي في الجزائر للفترة (1980-2024)

سنقوم من خلال هذا العنصر دراسة تطور الانفاق العمومي وفق المعطيات المقدمة من طرف البنك العالمي للفترة الممتدة من 1980 الى غاية 2024 ونوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل 2: تطور الانفاق العمومي خلال الفترة (1980-2024)

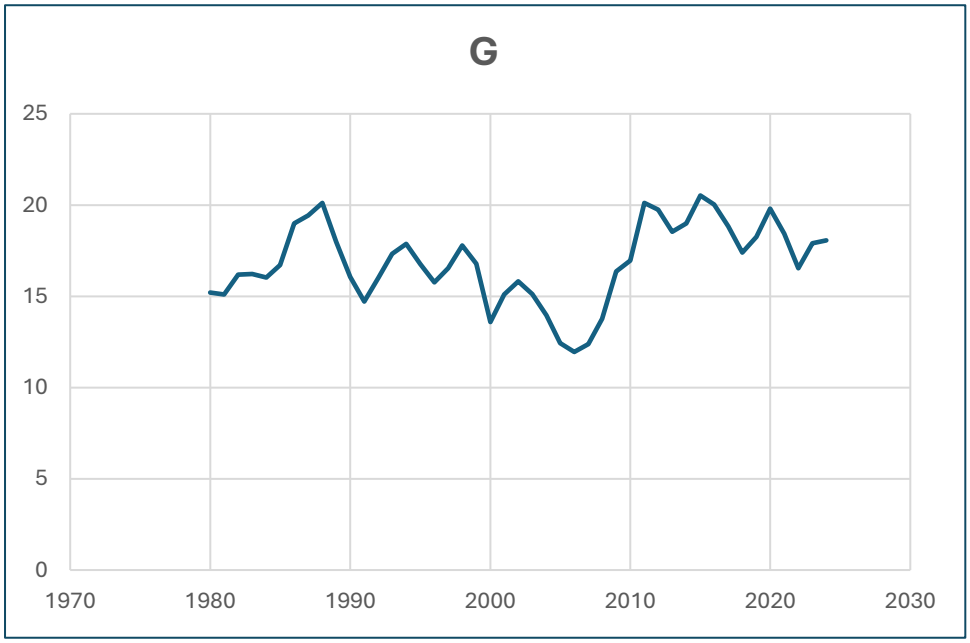

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان الانفاق العمومي للفترة الممتدة من 1980 الى 2024 شهدت عدة تغيرات يمكن تقسيمها الى عدة فترات كما يلي:

- **الفترة الأولى (1980-1990):** شهد الانفاق العمومي في الجزائر خلال هذه المرحلة ارتفاعا نسبيا في بداية الثمانينيات نتيجة تبني الدولة للنظام الاشتراكي واعتمادها على التخطيط المركزي، حيث ركزت السياسة الاقتصادية على تمويل المؤسسات العمومية ودعم الثورة الزراعية وتوسيع برامج التشغيل والخدمات الاجتماعية دون مراعاة كافية

للعائد الاقتصادي، غير ان الصدمة النفطية لسنة 1986 أدت الى تراجع الموارد المالية وهو ما انعكس على قدرة الدولة في تمويل النفقات العمومية خاصة النفقات الاستثمارات العمومية.

- **الفترة الثاني (1990-2000)**: اتسم الانفاق العمومي خلال هذه الفترة بالتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة الازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر إضافة الى تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وقد اتجهت الدولة الى سياسة ترشيد النفقات بسبب ارتفاع المديونية الخارجية وتراجع الموارد المالية، كما تم تقليص النفقات والتركيز على النفقات الضرورية وذلك في ظل تدهور الأوضاع الامنية والاجتماعية.
- **الفترة الثالث (2000-2010)**: عرف الانفاق العمومي خلال هذه المرحلة ارتفاعا كبيرا ومستمرا مدفوعا بالتحسن الملحوظ في أسعار النفط، مما سمح للدولة بتبني سياسة مالية توسعية وقد أطلقت الحكومة عدة برامج تنموية من أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تم توجيه مبالغ مالية لتمويل مشاريع البنية التحتية وتحسين الخدمات الاجتماعية ودعم الاستثمارات وهو ما ساهم في زيادة الانفاق العمومي.
- **الفترة الرابعة (2010-2020)**: تميز الانفاق العمومي في بداية هذه المرحلة بالاستمرار في الارتفاع نتيجة مواصلة في تنفيذ المشارع التنموية الكبرى، غير ان في 2014 عرف الانفاق العمومي نوعا من التباطؤ والتذبذب نتيجة تراجع أسعار النفط مما دفع الدولة الى اعتماد سياسة ترشيد النفقات وتقليص بعض المشاريع الاستثمارية منها ومع الحفاظ على النفقات الاجتماعية الأساسية.
- **الفترة الخامسة (2020-2024)**: شهد الانفاق العمومي خلال هذه المرحلة تذبذبا نتيجة تداعيات جائحة كورونا التي اثرت على النشاط الاقتصادي وأسعار النفط ، وبعد الجائحة اتجهت الدولة الى دعم الاستثمار وتحفيز المؤسسات الناشئة والاستثمارات خارج قطاع المحروقات من اجل تنويع الاقتصاد.

نلخص المعطيات المنحني السابق من خلال الجدول الدراسة الوصفي التالي:

جدول 1: دراسة وصفية لتطور الانفاق العمومي من 1980-2024

المتغير	المتوسط الحسابي Mean	الوسيط Median	القيمة العظمى Maximum	القيمة الدنيا Minimum	الانحراف المعياري Std. Dev	الالتواء Skewness	التفلطح Kurtosis	اختبار جاريك-بيرا Jarque-Bera	الاحتمال Probability
G	16.85093	16.76379	20.52447	11.95145	2.181013	-0.337375	2.541354	1.248084	0.535775

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews.13

تظهر نتائج جدول رقم (01) الدراسة وصفية للإنفاق العمومي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 16.85 وهو ما يعكس الحجم العام للإنفاق خلال الفترة المدروسة ، كما ان الوسيط بلغ 16.76 قريب من المتوسط مما يدل على تجانس نسبي في توزيع القيم وعدم وجود انحرافات حادة في البيانات، كما يلاحظ تسجيل اقصى قيمة للأنفاق العمومي سنة2015 بلغ اقصى قيمة عند20.52 وهو ما يعكس فترات الانتعاش الاقتصادي المرتبطة بتوسع الدولة في النفقات الاستثمارية والاجتماعية، في المقابل سجلت ادنى قيمة سنة 2006 11.95 وهو ما يرتبط بفترات الازمات وتقليص في النفقات العمومية ، كما يشير الانحراف المعياري 2.18 الى وجود تذبذب في الانفاق العمومي، اما معامل الالتواء 0.33-وبلغ معامل التفلطح 2.54، وفي الاخير يبين اختبار Jarque-Bera بقيمة 1.24 ومع احتمال 0.53 حيث يبين ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهو ما يعزز موثوقية النتائج الإحصائية وإمكانية الاعتماد عليها في التحليل القياسي.

I. 2. دراسة تحليلية وصفية للنمو الاقتصادي في الجزائر

سنوضح تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2024) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل 3: تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2024.

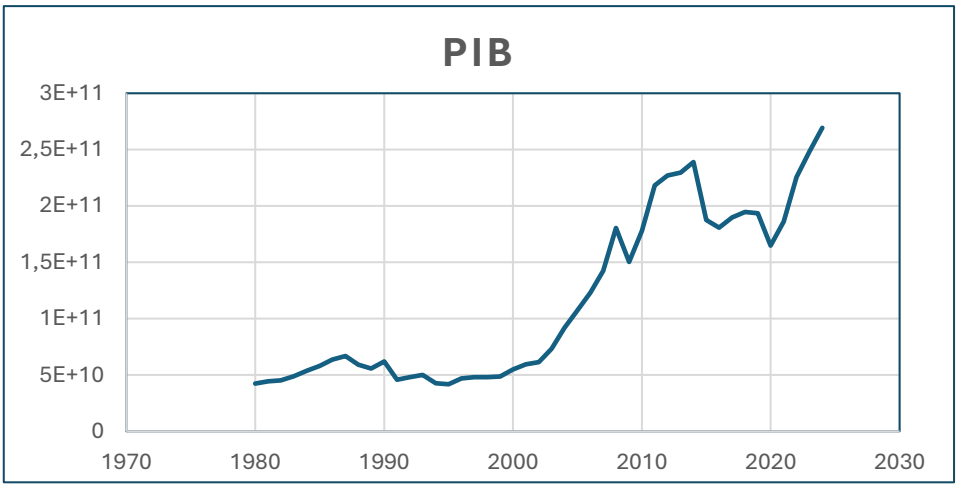

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews.13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 1980 الى 2024 شهدت عدة تغيرات يمكن تقسيمها الى عدة فترات كما يلي:

- **الفترة الأولى (1980-1990)**: عرف النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه المرحلة تذبذب مع ميل نسبي نحو الارتفاع في بداية الثمانينيات، نتيجة اعتماد الدولة على الاقتصاد الموجه وتمويل المشاريع العمومية ودعم قطاعات الإنتاجية والاجتماعية، غير ان النمو تأثر بأزمة انهيار اسعار النفط سنة1986 مما أدى الى تراجع الإيرادات البترولية وانخفاض الاستثمارات العمومية وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وهو ما انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.
- **الفترة الثانية (1990-2000)**: تميز النمو الاقتصادي في هذه الفترة بعدم الاستقرار نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر إضافة الى تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، وقد أدى تراجع الانفاق العمومي وضعف الاستثمار الى انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي.
- **الفترة الثالثة (2000-2010)**: شهد النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة تحسنا واضحا وارتفاعا ملحوظا مدفوعا بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات العمومية، مما سمح للدولة بتبني سياسة مالية توسعية وتمويل برامج استثمارية كبرى خاصة في البنية التحتية، وقد ساهم ذلك في تنشيط الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالفترات السابقة.

- **الفترة الرابعة (2010-2020)**: عرف النمو في بداية هذه الفترة نوعا من الاستقرار النسبي غير انه تأثر ابتداء من سنة 2014 بانخفاض أسعار النفط، مما أدى الى تراجع الإيرادات العمومية وانخفاض حجم الاستثمارات وتباطؤ النشاط الاقتصادي، كما انعكست هذه الظروف على معدلات النمو التي عرفت تذبذبا وضعفا خلال هذه الفترة.
- **الفترة الخامسة (2020-2024)**: شهد النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة تراجعا ملحوظا بسبب تداعيات جائحة كورونا التي اثرت على مختلف الأنشطة الاقتصادية وأسواق النقط العالمية، غير ان الاقتصاد الجزائري عرف تحسنا تدريجيا بعد سنة 2021 نتيجة ارتفاع أسعار النفط واستعادة النشاط وزيادة في الإنتاجية خارج قطاع المحروقات.

هذا الجدول يمثل دراسة وصفية لتطور النمو الاقتصادي:

جدول 2: دراسة وصفية لتطور النمو الاقتصادي من 1980-2024

المتغير	المتوسط الحسابي Mean	الوسيط Median	القيمة العظمى Maximum	القيمة الدنيا Minimum	الانحراف المعياري Std. Dev	الالتواء Skewness	التفلطح Kurtosis	اختبار جاريك-بيرا Jarque-Bera	الاحتمال Probability
PIB	**1.15**	**6.67**	**2.69**	**4.18**	**7.48**	**0.551883**	**1.718478**	**5.363622**	**0.068439**

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews.13

يظهر الجدول رقم (02) ان المتوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي بلغ 1.15 وهو مستوى يعكس أداء متوسطا نسبيا خلال الفترة الدراسة ، في حين بلغ الوسيط 6.67 وهو اعلى من المتوسط مما يدل على وجود تركز نسبي للقيم المرتفعة في بعض السنوات خاصة خلال الفترة الانتعاش الاقتصادي المرتبطة بارتفاع أسعار النفط ، اما بالنسبة للقيم القصوى والدنيا فقد سجل النمو الاقتصادي اعلى قيمة له سنة2024 2.69 وهو ما يعكس فترات التحسن الاقتصادي المرتبط بزيادة عائدات المحروقات ، في حين بلغت ادنى قيمة سنة 1995 4.18 مما يعكس فترات الانكماش الاقتصادي الناتجة عن الصدمات الخارجية خصوصا تراجع أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية ،كما يشير الانحراف المعياري 7.48 الى وجود تذبذب معتبر في معدلات النمو الاقتصادي، اما معامل الالتواء 0.55 وبلغ التفلطح 1.71 ، وفي الأخير يبين اختبار Jarque-Bera بقيمة 5.36 مع احتمال 0.06 وهو ما يشير الى ان البيانات تقترب نسبيا من التوزيع الطبيعي مما يعزز من موثوقية النتائج الإحصائية وإمكانية الاعتماد عليها في التحليل القياسي.

I. 3. العلاقة النظرية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي

عرفت علاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر تطورات متباينة خلال الفترة الممتد من 1980الى 2024 تبعا للتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، من خلال الشكلين السابقين للإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي تم تقسيم الى مراحل بهدف تحليل طبيعة العلاقة بينهما في ظل مختلف التحولات الاقتصادية.

- **الفترة الاولى (1980-1990)**: تميزت العلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة بوجود علاقة طردية في بداية الثمانينيات، حيث ساهم توسع الدولة وتمويل مشاريع العمومية ودعم القطاعات الاجتماعية والإنتاجية في تحفيز النمو الاقتصادي، غير ان هذه العلاقة عرفة ضعفا بعد ازمة انهيار اسعار النفط سنة 1986 نتيجة تراجع الإيرادات البترولية وانخفاض قدرة الدولة على تمويل النفقات العمومية.
- **الفترة الثانية (1990-2000)**: اتسم العلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي بوجود علاقة طردية، نتيجة الازمة الاقتصادية وتراجع الانفاق العمومي بفعل سياسة التقشف وبرامج الإصلاح الهيكلي، مما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي.
- **الفترة الثالثة (2000-2010)**: تميزت العلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي بوجود علاقة طردية قوية، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط الى زيادة الانفاق العمومي وتمويل برامج التنمية والاستثمار وهو ما سهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- **الفترة الرابعة (2010-2020)**: اتسمت العلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي بوجود علاقة عكسية اذ أدى استمرار الانفاق العمومي في بداية الفترة الى دعم النمو الاقتصادي، غير ان تراجع أسعار النفط ابتداء من سنة2014 تسبب في انخفاض الإيرادات العمومية وتقليص بعض النفقات الاستثمارية، مما انعكس على تباطؤ النمو الاقتصادي.
- **الفترة الخامسة (2020-2024)**: عرفت العلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي عودة العلاقة الطردية، حيث ساهم تدخل الدولة بعد جائحة كورونا من خلال زيادة الانفاق العمومي ودعم الاستثمار والمؤسسات الناشئة وتحفيز النشاط الاقتصادي، إضافة الى تحسن أسعار النفط في استعادة النمو الاقتصادي تدريجيا.

II. دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي للفترة1980-2024

سنقوم من خلال هذا المبحث ببناء نموذج قياسي يوضح علاقة والأثر بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي.

1.II. تحديد النموذج والمنهج القياسي المتبع

يهدف هذا المطلب الى تحديد متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها ثم صياغة الرياضية لنموذج وتحديد المنهج القياسي المتبع

1.1.II متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تهدف الى تحليل أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2024)، وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي World Bank، ويمكن تصنيفها كما يلي:

1-المتغير التابع:

- الناتج المحلي الإجمالي PIB

2- المتغيرات المستقلة:

- الانفاق العمومي G
- معدل التضخم INF
- الاستثمار I
- أسعار النفط OIL

2.1.II تحديد النموذج الامثل للدراسة

1-تحديد نموذج العام:

استنادا على الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية وبما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، يمكن صياغة النموذج اولي الذي يشمل مختلف المتغيرات الاقتصادية التي يحتمل ان تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي، وذك من اجل الإحاطة الشاملة بالعوامل المفسرة للنمو الاقتصادي.

وعليه تمت صياغة النموذج الاولي على النحو التالي:

$$PIB=f(G, INF, I, OIL)$$

2- تعديل النموذج وفق المعنوية الإحصائية

بعد تقدير النموذج العام باستخدام برنامج EViews13، تبين ان متغيري أسعار النفط (Oil) والاستثمار(I)غير معنويين احصائيا، أي ان تأثيرهم على النمو الاقتصادي لم يظهر بدلالة واضحة خلال فترة الدراسة، ومن الناحية الاقتصادية فان الاحتفاظ بمتغيرات غير معنوية قد يؤدي الى ضعف جودة النموذج وتقليل دقة التقدير واضعاف القدرة التفسيرية للمعدلة.

لذلك تم الاعتماد على أسلوب الحذف التدريجي Stepwise، من خلال استبعاد المتغيرات غير المعنوية تدريجيا، بهدف الوصول الى النموذج أكثر ملاءمة من الناحية الإحصائية والاقتصادية.

وبناء على ذلك، أصبح النموذج النهائي المعتمد كما يلي:

$$\mathbf{PIB=f\,(G,\ INF)}$$

أي ان النمو الاقتصادي في النموذج النهائي يتحدد من خلال كل من الانفاق العمومي ومعدل التضخم.

3- الصيغة الرياضية لنموذج المعتمد:

بعد تحديد النموذج النهائي، يمكن كتابة الصيغة الرياضية العامة كما يلي:

$$PIB_t = c + \beta_1 G_t + \beta_2 Inf_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- PIB_t :الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t
- G_t : الانفاق العمومي في الفترة t
- INF_t : معدل التضخم في الفترة t
- c : الحد الثابت
- β_1, β_2 : معاملات المتغيرات التفسيرية
- ε_t : حد الخطأ العشوائي

II.1.3 نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR ومنهجية تطبيقه

يعد نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Autoregression-VAR) من النماذج القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، حيث يقوم على فكرة ان كل متغير في النموذج يفسر بقيمه المتأخرة وبالقيم المتأخرة لبقية المتغيرات الاخرى، دون فرض قيود نظرية مسبقة على اتجاه العلاقة، وبالتالي يسمح نموذج VAR بتحليل العلاقات الديناميكية والتفاعلات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية.

وفي إطار هذه الدراسة يمكن التعبير عن النموذج VAR بصيغة العامة كما يلي:

$PIB_t = \alpha_0+\sum_{i=1}^{p} \alpha_i\ PIB_{t-i}+\sum_{i=1}^{p} \beta_i G_{t-i}+\sum_{i=1}^{p} \gamma_i INF_{t-i}+\varepsilon_t$
$G_t = \delta_0+\sum_{i=1}^{p} \delta_i G_{t-i}+\sum_{i=1}^{p} \theta_i PIB_{t-i}+\sum_{i=1}^{p} \phi_i\ INF_{t-i}+\mu_t$
$INF_t=\lambda_0+\sum_{i=1}^{p} \lambda_i INF_{t-i}+\sum_{i=1}^{p} \psi_i PIB_{t-i}+\sum_{i=1}^{p} \omega_i G_{t-i}+\nu_t$

ويتم تطبيق نموذج VAR وفق منهجية قياسية وذلك وفق مراحل التالية:

1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وذلك باستخدام اختباري ADFوPP لتحديد درجة تكامل المتغيرات.

2- اختبار عدد فترات الابطاء المثلى (Lag Length) بالاعتماد على معايير المعلومات (SC,HQ،AIC)

3- اختبار التكامل المشترك وذلك باستخدام Johansen لتحديد وجود علاقة طويلة الاجل.

4- تقدير نموذج VAR في حالة عدم وجود تكمل مشترك يتم تقدير النموذج في الفروق الأولى.

5- اختبار جودة النموذج وتشمل عدة اختبارات هي اختبار الارتباط الذاتي واختبار تجانس التباين واختبار التوزيع الطبيعي وكذلك اختبار الاستقرارية.

6- تحليل النتائج الديناميكية من خلال اختبار السببية وتحليل دوال الاستجابة للصدمات وأيضا تحليل تجزئة التباين.

II.2. مراحل التحليل القياسي باستخدام نموذجVAR

يهدف هذا المطلب الى عرض وتطبيق مختلف مراحل التحليل القياسي باستخدام نموذج VAR لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

II.2.1 دراسة استقرار السلسلة الزمنية

تمثل دراسة استقرارية السلسة الزمنية الخطوة التمهيدية الأساسية في إطار التحليل القياسي المعتمد على نموذج الانحدار الذاتي المتجهVAR، وانطلاقا من ذلك يتم اختبار وجود جذر الوحدة لتحديد مدى استقرارية المتغيرات محل الدراسة ودرجة تكاملها، ولهذا الغرض تم توظيف الاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) باعتبارهما من أكثر الاختبارات شيوعنا في تحليل استقرارية السلسلة الزمنية.

جدول 3: اختبار ADF ' Augmented Dickey -Fuller test ststistic'

المتغيرات	الفرق	ADF					
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند1%	القيمة الحرجة عند5%	القيمة الحرجة عند10%	احتمال	القرار
G	G	-2.87	-3.59	-2.93	-2.60	0.05	قبولH0
	D(G)	-5.63	-3.59	-2.93	-2.60	0.00	رفضH0
PIB	PIB	0.40	-3.58	-2.92	-2.60	0.98	قبولH0
	D(PIB)	-5.48	-3.59	-2.93	-2.60	0.00	رفضH0
INF	INF	-2.00	-3.58	-2.92	-2.60	0.28	قبول H0
	D(INF)	-5.90	-3.59	-2.93	-2.60	0.00	رفضH0

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.13

جدول 4: اختبار **PHILLP-PERRON**

المتغيرات	الفرق	PP					
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند1%	القيمة الحرجة عند5%	القيمة الحرجة عند 10%	احتمال	القرار
G	G	-2.28	-3.58	-2.92	-2.60	0.18	قبول H0
	D(G)	-6.58	-3.59	-2.93	-2.60	0.00	رفضH0
PIB	PIB	0.28	-3.58	-2.92	-2.60	0.97	قبولH0
	D(PIB)	-5.46	-3.59	-2.93	-2.60	0.00	رفضH0
INF	INF	-2.13	-3.58	-2.92	-2.06	0.23	قبولH0
	D(INF)	-5.88	-3.59	-2.93	-2.60	0.00	رفضH0

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.13

بالاعتماد على نتائج الجدولين رقم (03)و(04) الخاصة باختبار ADFوPP يتضح ان متغيرات الدراسة (G.PIB.INF) غير مستقرة عند المستوى(0) I ، حيث ان القيمة الاحتمالية تفوق مستويات المعنوية، مما يؤدي الى قبول الفرضية العدمية H0بوجود جذر وحدة، وعند الانتقال الى الفرق الأول تظهر النتائج ان القيم الاحتمالية أصبحت اقل من5% كما ان القيم المحسوبة تفوق القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة، وبالتالي جميع المتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الاول(1) I.

2.2.II اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة Johansan

بعد التأكد من استقرار متغيرات الدراسة عند الفرق الاول (0) I، يتم الانتقال الى اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار جوهانسن وذلك بهدف الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، حيث يعد هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استخداما في الدراسات القياسية لقدرته على تحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية داخل نموذج VAR.

جدول 5: اختبار جوهانسن لتكامل المشترك

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	اختبار الاثر	القيمة الحرجة	الاحتمال
لا شيء	0.33	24.21	29.79	0.19
على الاكثر1	0.14	6.91	15.49	0.58
على الاكثر2	0.00	0.02	3.84	0.87
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	اختبار القيم المميزة العظمى	القيمة الحرجة	الاحتمال
لا شيء	0.33	17.30	21.13	0.15
على الاكثر1	0.14	6.88	14.26	0.50
على الاكثر2	0.00	0.02	3.84	0.87

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.13

من خلال نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك يتضح عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل بين متغيرات الدراسة، وذلك لان القيم اختبار الأثر والقيم المميزة العظمى اقل من القيم الحرجة عند مستوى 5%، كما ان قيم الاحتمال أكبر من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية العدمية H0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

II.3.2 تحديد درجة تأخير نموذج VAR

قبل تقدير معادلة نموذج اشعة الانحدار الذاتي var ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج بالاستعانة باختبار (VAR Lag Order Selection Criteria) والذي يرتكز على معياري Akaikeو Schwarm ولتحديد طول فترة التخلف المثلى في النموذج يجب اختبار القيم الصغرى للمعيارين.

جدول 6: نتائج تحديد درجة التأخير المثلى

Log	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0 0	-1311.409	NA	1.41	64.11749	64.24287	**64.16315**
1	-1208.029	186.5872*	1.41*	59.51362*	60.01515*	**59.69625***
2	-1200.830	11.93991	1.55	59.60147	60.47915	**59.92107**
3	-1195.448	8.139231	1.89	59.77794	61.03177	**60.23452**
4	-1190.315	7.010102	2.37	59.96660	61.59659	**60.56015**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.13

يظهر من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (06) بان درجة التأخر التي تعطي اقل قيم لمعياري Akaike وSchwarz هي الدرجة الأولى مما يعني ان عدد درجة التأخر هي 1.

4.2.II تقدير نموذج VAR

لقد قمنا بتحديد قيمة الابطاء الأمثل هو 1 وعليه نقوم بتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR (1) والنتيجة مسجلة في الجدول التالي:

جدول 7: نتيجة تقدير نموذج Var (1)

المتغير		PIB	G	INF
PIB(-1)	المعلمات	1.058548	1.21E-11	2.18-E-11
	احصائية(t)	6.07393	1.01696	-0.47048
	المعنوية الاحصائية	معنوي	غير معنوي	غير معنوية
PIB(-2)	المعلمات	-0.041059	-3.98E-12	9.70E-12
	احصائية(t)	-0.21790	-0.31017	0.19362
	المعنوية الاحصائية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية
	المعلمات	-1.91E+09	0.977376	-0.053169

G(-1)	احصائية(t)	-0.83576	6.28349	-0.08746
	المعنوية الاحصائية	غير معنوية	معنوية	غير معنوية
G(-2)	المعلمات	2.62E+08	-0.335501	0.337170
	احصائية(t)	0.12593	-2.37408	0.61047
	المعنوية الاحصائية	غير معنوية	معنوية	غير معنوية
INF(1-)	المعلمات	1.36E+08	-0.017708	0.950315
	احصائية(t)	0.22365	-0.42884	5.88843
	المعنوية الاحصائية	غير معنوية	غير معنوية	معنوية
INF(-2)	المعلمات	-3.77E+08	0.068003	-0.219339
	احصائية(t)	-0.60350	1.59954	-1.32007
	المعنوية الاحصائية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية
C	المعلمات	3.30E+10	4.712284	-1.256956
	احصائية(t)	1.35329	2.84293	-0.19403
	المعنوية الإحصائية	غير معنوية	معنوية	غير معنوية
المؤشرات	Adj R-squared	0.943813		
الإحصائية	F-statistic	118.5845		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.13

انطلاقا من النتائج التقدير باستخدام Eviews يمكن كتابة معادلة الناتج المحلي الإجمالي وفق النموذج var كما يلي:

$$PIB_t = 3.30 + 1.05\ PIB_{t-1} - 0.04\ PIB_{t-2} - 1.91 G_{t-1} + 2.62\ G_{t-2} + 1.36 INF_{t-1} - 3.77 INF_{t-2} + \varepsilon_t$$

تفسير النموذج المقدر:

- $\beta_1 = 1.05$

نلاحظ إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين PIB_{t-1} و PIB_t ،حيث ان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاعه في الفترة السابقة بقدر 1.05وحدة.

- $\beta_2 = -0.04$

نلاحظ ان إشارة المعلمة سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين PIB_{t-2} و PIB_t ،حيث ان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الثانية السابقة بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاضه في الفترة الحالية بقدر 0.04 وحدة.

- $\beta_3 = -1.91$

نلاحظ ان إشارة سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين G_{t-1} و PIB_t، حيث ان ارتفاع الانفاق العمومي في الفترة السابقة بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار1.91 وحدة.

- $\beta_4 = 2.62$

نلاحظ إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين G_{t-2} و PIB_t، حيث ان ارتفاع الانفاق العمومي في الفترة الثانية السابقة بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار2.62وحدة.

- $\beta_5 = 1.36$

نلاحظ المعلمة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين INF_{t-1} و PIB_t،حيث ان ارتفاع معدل التضخم في الفترة السابقة بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار1.36 وحدة.

- $\beta_6 = -3.77$

نلاحظ إشارة المعلمة سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين INF_{t-2} وPIB ، حيث ان ارتفاع معدل التضخم في الفترة الثانية السابقة بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.77 وحدة.

تفسير معامل التحديد: تشير قيمة معامل التحديد المصحح Adj R-squared = 0.94 الى ان المتغيرات المستقلة (INF،G) تفسر حوالى95% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجماليPIB، وهي نسبة مرتفعة تعكس قوة تفسيرية كبيرة للنموذج، اما النسبة المتبقية المقدرة ب 5% فترجع الى عوامل أخرى غير مدرجة ضمن النموذج او الى الخطأ العشوائية.

تفسير إحصائية F: تشير قيمة احصائيةF الى ان النموذج يتمتع بجودة تفسيرية جيدة ومعنوية إحصائية كلية، مما يعني ان المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر معنويا على المتغير التابع وبالتالي فان النموذج صالح للتحليل والتفسير الاقتصادي.

II.5.2 اختبار جودة النموذج VAR

1-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

بغرض تحليل الارتباط الذاتي للأخطاء نعتمد على اختبار(LM Test) الذي يدرس إمكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي ويعتمد هذا الاختبار على الفرضية العدمية عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي، فعند تأخير قدره h=**3** بالاعتماد على الاحتمال مرافق لنتيجة هذا الاختبار يمكننا قبول فرضية العدمية والتأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 8: نتيجة اختبار Test LM لنموذج VAR (1)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 04/25/26 Time: 20:32
Sample: 1980 2024
Included observations: 43

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	8.746644	9	0.4610	0.982149	(9, 75.6)	0.4617
2	7.182816	9	0.6181	0.798482	(9, 75.6)	0.6187
3	6.502377	9	0.6888	0.719694	(9, 75.6)	0.6893

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	8.746644	9	0.4610	0.982149	(9, 75.6)	0.4617
2	14.92196	18	0.6673	0.821262	(18, 79.7)	0.6704
3	21.46117	27	0.7642	0.771658	(27, 73.7)	0.7716

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.13

من خلال النتائج اختبار LM المبينة أعلاه نلاحظ ان القيم الاحتمالية عند مختلف الفترات الابطاء جاءت أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية

2- التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي (Correlogramme)

جدول 9: التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي (Correlogramme)

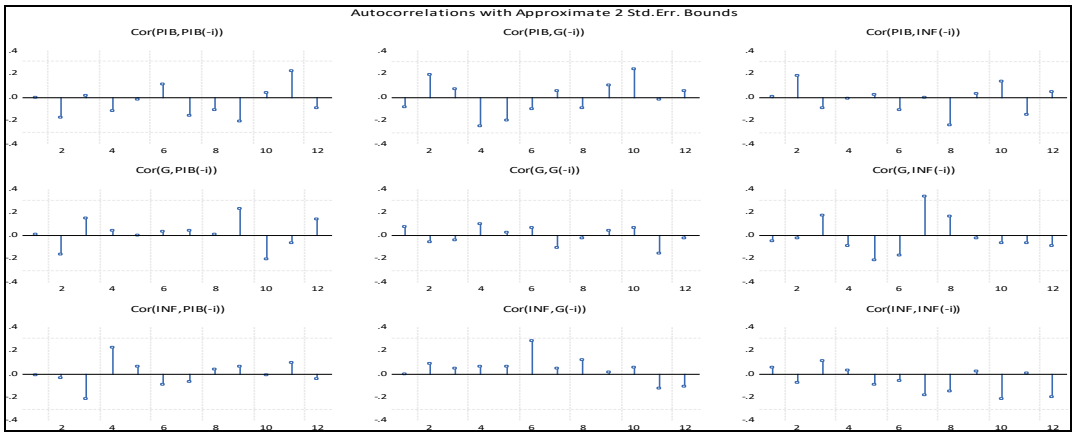

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.13

يوضح الشكل أعلاه التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للبواقي النموذج، حيث نلاحظ ان معظم القيم تقع داخل حدود الثقة، مع غياب نمط منتظم او تكرار واضح للارتباطات، وهذا يدل على ان بواقي النموذج تتسم بالاستقلالية العشوائية، مما يدعم نتائج اختبار LM ويؤكد خلو النموذج من الارتباط الذاتي.

3-اختبار ثبات تباين البواقي Test d'homoscedasticite

جدول 10: نتيجة اختبار ثبات تباين سلسلة بواقي النموذج

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)
Date: 04/27/26 Time: 23:37
Sample: 1980 2024
Included observations: 43

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
185.7607	162	0.0973

Individual components:

Dependent	R-squared	F(27,15)	Prob.	Chi-sq(27)	Prob.
res1*res1	0.902516	5.143387	0.0009	38.80819	0.0659
res2*res2	0.566767	0.726792	0.7719	24.37097	0.6097
res3*res3	0.879982	4.073371	0.0032	37.83922	0.0804
res2*res1	0.657003	1.064152	0.4638	28.25111	0.3981
res3*res1	0.598678	0.828759	0.6752	25.74316	0.5329
res3*res2	0.761552	1.774322	0.1230	32.74672	0.2056

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.13

تشير نتائج الاختبار White لتجانس التباين الى ان القيمة الاحتمالية للاختبار 0.09 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤدي الى عدم رفض الفرضية العدمية H0، وعليه نستنتج ان بواقي النموذج VAR تتمتع بثبات التباين، أي ان النموذج لا يعاني من مشاكل عدم تجانس التباين خلال فترة الدراسة.

4-ختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality test)

جدول 11: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality test)

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 04/26/26 Time: 11:35
Sample: 1980 2024
Included observations: 43

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-1.153882	9.542013	1	0.0020
2	0.666643	3.184955	1	0.0743
3	0.577870	2.393188	1	0.1219
Joint		15.12016	3	0.0017

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	6.247097	18.89068	1	0.0000
2	3.630652	0.712585	1	0.3986
3	4.302650	3.040272	1	0.0812
Joint		22.64354	3	0.0000

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	28.43270	2	0.0000
2	3.897540	2	0.1424
3	5.433460	2	0.0661
Joint	37.76369	6	0.0000

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.13

يهدف هذا الاختبار الى التحقق من مدى خضوع بواقي نموذج Var لتوزيع الطبيعي ، حيث تنص الفرضية العدمية على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، تشير نتائج اختبار Jarque-bera المبينة في الجدول رقم (10) الى ان القيمة الاحتمالية للاختبار المشترك بلغت 0.00 وهي اقل من مستوى المعنوية 5%، مما يادي الى رفض الفرضية العدمية ، وعليه نستنتج ان بواقي نموذج Var لا تتبع توزيع الطبيعي ورغم ذلك فان هذا الانحراف لا يعد عائقا جوهريا امام صلاحية النموذج، خاصة في ظل تحقيق باقي الاختبارات التشخيصية ، مما يسمح باعتماد على نتائجه في تحليل اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

II.6.2 اختبار السببية

يهدف هذا الاختبار الى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على اختبار غرانجر لسببية ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي المتجهVar.

جدول 12: جدول اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/01/26 Time: 20:48
Sample: 1980 2024
Included observations: 43

Dependent variable: PIB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
G	1.253171	2	0.5344
INF	0.516826	2	0.7723
All	2.274589	4	0.6854

Dependent variable: G

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PIB	7.257053	2	0.0266
INF	4.238551	2	0.1201
All		2	---

Dependent variable: INF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
PIB	1.157000	2	0.5607
G	0.676024	2	0.7132
All		2	---

Test statistics not available for lag coefficients with restrictions

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.13

من خلال النتائج نلاحظ عدم وجود علاقة سببية من الانفاق العمومي الى الناتج الإجمالي المحلي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (prob=0.53>5%)، وعدم وجود علاقة سببية من تضخم الى النمو الاقتصادي (pib) إذا ان (prob=0.77 >5%)، وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي الى الانفاق العمومي حيث ان (prob=0.02 <5%)، عدم وجود علاقة سببية من التضخم الى الانفاق العمومي لان (prob=0.12 >5%).

عدم وجود علاقة سببية بين التضخم والكل من النمو الاقتصادي والانفاق العمومي حيث ان جميع القيم الاحتمالية أكبر من 5%.

وقي الأخير تشير نتائج اختبار السببية الى غياب العلاقة السببية من الانفاق العمومي نحو النمو الاقتصادي، في حين توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي الى الانفاق العمومي، وهذا يعني ان تحسن أداء الاقتصادي يساهم في زيادة الانفاق العمومي وليس العكس، وهو ما يعكس طبيعة العلاقة في الاقتصاد محل الدراسة والذي يعني ان الدولة توسع نفقاتها استجابة لتحسن النشاط الاقتصادي.

II.7.2 تحليل دوال الاستجابة

تهدف دوال الاستجابة الى تحليل الأثر الديناميكي للصدمات التي قد تصيب أحد متغيرات النموذج على باقي المتغيرات الأخرى عبر الزمن، ويتم ذلك من خلال تتبع استجابة كل متغير لصدمة معيارية واحدة عبر افق زمني يمتد لعشر فترات، بما يسمح بتحديد طبيعة الأثر من حيث الاتجاه والقوة والاستمرارية.

1 أثر صدمة في الانفاق العمومي(G): أظهرت نتائج دوال الاستجابة ان حدوث صدمة موجبة في الانفاق العمومي يؤدي الى استجابة إيجابية للنمو الاقتصادي في الاجل القصير، حيث يسجل الناتج المحلي الإجمالي تحسنا خلال الفترات الاولى غير ان هذه الاستجابة تبدأ في التراجع تدريجيا مع مرور الزمن لتستقر عند مستويات ضعيفة في الاجل الطويل، ويشير ذلك الى ان أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر يتسم بكونه محدود الاستمرارية، مما يعكس ان فعالية السياسة المالية تبقى مرتبطة بكفاءة توجيه النفقات العمومية.

2 أثر صدمة في التضخم (INF) : تشير النتائج الى ان حدوث صدمة في معدلات التضخم يؤدي الى استجابة سلبية للنمو الاقتصادي، حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات الأولى ويستمر هذا الأثر السلبي خلال المدى المتوسط قبل ان يتلاشى تدريجيا في الاجل الطويل، ويعكس ذلك ان التضخم يمثل عاملا مقيدا للنمو الاقتصادي نظرا لما يسببه من تراجع في القدرة الشرائية وارتفاع في تكاليف الإنتاج.

3 أثر صدمة في النمو الاقتصادي (PIB) : أظهرت النتائج ان صدمة موجبة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى استجابة إيجابية قوية في الاجل القصير، حيث يستمر النمو في الارتفاع خلال الفترات الأولى قبل ان يبدا في التناقص التدريجي ليصل الى حالة من الاستقرار النسبي في الاجل الطويل، ويدل ذلك على ان النمو الاقتصادي يتميز بخاصية الاستمرارية الذاتية حيث يتأثر بشمل كبير بمستوياته السابقة.

II.8.2 تجزئة التباين

ان تجزئة التباين تقيس النسبة من خطأ التنبؤ للمتغير محل الدراسة الناتجة عن الصدمات الغير متنبؤ بها لكل متغير من المتغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ، أي انها تقيس مساهمة الصدمات العشوائية لمتغيرات النموذج في التقلبات المستقبلية لمتغير ما، ونتيجة تباين خطأ موضح في الجدول التالي:

جدول 13: تجزئة التباين خطأ التنبؤ لمتغيرات الدراسة (الناتج الإجمالي المحلي، الانفاق الحكومي، معدل التضخم)

Variance Decomposition of PIB:

Period	S.E.	PIB	G	INF
1	1.77E+10	100.0000	0.000000	0.000000
		(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)
2	2.63E+10	99.24849	0.693236	0.058273
		(2.88645)	(1.99153)	(1.78279)
3	3.33E+10	97.90172	2.051956	0.046328
		(5.40454)	(4.29145)	(2.90454)
4	3.93E+10	96.35080	3.367644	0.281560
		(7.80991)	(6.20290)	(4.80152)
5	4.48E+10	94.71611	4.358762	0.925132
		(9.82318)	(7.59841)	(6.85888)
6	4.98E+10	93.03604	5.047891	1.916074
		(11.3951)	(8.56843)	(8.53988)
7	5.45E+10	91.38515	5.545262	3.069584
		(12.7570)	(9.28177)	(10.0080)
8	5.90E+10	89.84189	5.944221	4.213889
		(14.0824)	(9.88324)	(11.4431)
9	6.33E+10	88.44852	6.296185	5.255293
		(15.4033)	(10.4410)	(12.8707)
10	6.74E+10	87.21105	6.619126	6.169829
		(16.6859)	(10.9678)	(14.2413)

Variance Decomposition of G:

Period	S.E.	PIB	G	INF
1	1.206325	7.425807	92.57419	0.000000
		(8.01817)	(8.01817)	(0.00000)
2	1.658617	4.278908	95.47124	0.249849
		(7.06218)	(7.56778)	(1.88191)
3	1.814880	4.318484	94.63399	1.047528
		(6.87412)	(7.18014)	(2.90400)
4	1.908736	6.529159	87.45336	6.017484
		(8.38187)	(9.98754)	(6.70604)
5	2.011733	9.093200	78.73033	12.17647
		(9.90120)	(12.4610)	(9.87599)
6	2.093567	11.27499	72.97265	15.75236
		(11.1850)	(13.5038)	(11.5957)
7	2.141330	13.23340	69.99183	16.77477
		(12.2287)	(13.9046)	(12.3940)
8	2.170155	15.13285	68.24163	16.62552
		(13.0070)	(14.0308)	(12.6401)
9	2.195473	17.03902	66.71665	16.24433
		(13.5835)	(14.0454)	(12.6156)
10	2.223313	18.98583	65.09836	15.91581
		(14.0269)	(14.0361)	(12.4977)

Variance Decomposition of INF:

Period	S.E.	PIB	G	INF
1	4.714684	1.226875	0.162555	98.61057
		(5.08010)	(2.51290)	(5.64219)
2	6.541148	2.387600	0.117508	97.49489
		(7.07652)	(3.70193)	(7.88207)
3	7.369290	3.961031	0.466005	95.57296
		(8.46307)	(5.54101)	(9.57449)
4	7.767811	5.600539	1.525682	92.87378
		(9.47260)	(7.23515)	(10.8375)
5	8.003601	6.930464	2.926856	90.14268
		(10.1672)	(8.54359)	(12.0063)
6	8.163770	7.864153	4.070071	88.06578
		(10.6276)	(9.50255)	(12.9903)
7	8.278783	8.506302	4.744644	86.74905
		(11.0168)	(10.1419)	(13.6949)
8	8.366734	8.982179	5.067108	85.95071
		(11.4137)	(10.4917)	(14.1564)
9	8.437433	9.380760	5.211866	85.40737
		(11.8154)	(10.6566)	(14.4965)
10	8.495039	9.751843	5.290342	84.95782
		(12.2112)	(10.7406)	(14.8086)

Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations
Cholesky ordering: PIB G INF
Standard errors: Monte Carlo (100 repetitions) standard deviations in parentheses

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.13

من خلال نتائج تحليل تجزئة التباين المستخرجة من برنامج Eviews يمكن تقييم الأهمية النسبية لكل من الانفاق العمومي والتضخم في تفسير تقلبات الناتج الإجمالي المحلي، إضافة الى تحديد مصادر تقلبات كل المتغيرات على حدة عبر زمن.

1-**تجزئة تباين الناتج الإجمالي المحلي** :تشير النتائج الى انه في الفترة الاولى يفسر النتاج المحلي الإجمالي 100% من تقلباته ذاتي ، وهو ما يعكس هيمنة الصدمات الذاتية في الاجل القصير، غير انه ابتداء من الفترة اللاحقة تبدا مساهمة المتغيرات الأخرى في الظهور تدريجيا ،حيث انها ترفع مساهمة الانفاق العموميG من حوالي 0.69%في الفترة الثانية لتصل الى نحو6.61%في الفترة العاشرة، كما يزدد مساهمة التضخمInf من 0.05%لتبلغ حولي 6.17 %في الاجل الطويل، وفي المقابل تتراجع مساهمات الصدمات الذاتي لناتج الإجمالي المحلي الى حوالي 87.21%في الفترة العاشرة، مما يدل على تزايد تأثير المتغيرات الكلية الأخرى مع مرور الزمن.

2-**تجزئة تباين الانفاق العمومي** : تظهر النتائج ان الانفاق العمومي في الفترة الاولي يعتمد بدرجة كبير على صدماته الذاتي بنسبة تقارب 92.57%، مقابل مساهمة محدود لناتج الاجمالي المحلي 7.42%وغياب تأثير التضخم، ومع امتداد افق الزمني تنخفض مساهمة الصدمات الذاتي للإنفاق العمومي الى حوالي 65.09%في الفترة العاشرة، في حين ترتفع مساهمة الناتج الإجمالي المحلي تدريجيا لتصل الى 18.98%، كما تزداد مساهمة التضخم لتبلغ حوالي 15.91% ، وهو ما يعكس تزايد ترابط الانفاق العمومي مع باقي المتغيرات الاقتصادية في الاجل المتوسط والطويل .

3-تجزئة التباين التضخم: تظهر النتائج ان التضخم يفسر في البداية في تقلباته الذاتي بنسبة مرتفع جدا تصل الى 89.61%، مما يدل على استقلالية نسبة في الاجل القصير، الا ان هذه الهيمنة تتناقص تدريجيا حيث تنخفض مساهمة الذاتي الى حوالي 84.95%في الفترة العاشرة، في المقابل ترتفع المساهمة الناتج الإجمالي المحلي الى حوالي 9.75%، كما تزداد مساهمة الانفاق العمومي الى نحو 5.29%، مما يعكس وجود تفاعل متزايد بين التضخم وبقية المتغيرات النموذج على المدى الطويل.

وفي الأخير نستنتج ان الصدمات الذاتي تهيمن على سلوك المتغيرات في الاجل القصير، غير ان تأثير الانفاق العمومي والتضخم يزداد تدريجيا في تفسير تقلبات النمو الاقتصادي في الجزائر مع مرور الزمن، وعليه يؤكد تحليل تجزئة التباين ان الانفاق العمومي يمثل عاملا مفسرا مهما لتقلبات الناتج الإجمالي المحلي في الاجلين المتوسط والطويل، وهو ما يدعم فرضية وجود أثر ديناميكي لسياسة مالية على النمو الاقتصادي.

خلاصة

من خلال الدراسة الوصفية والتحليلية لأثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2024)، تبين وجود علاقة ديناميكية بين متغيرات الدراسة، حيث تأثر النمو الاقتصادي بتطورات الانفاق العمومي والتضخم خلال مختلف المراحل الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري

كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات(VAR) ، ان متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، مع عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل وفق اختبار جوهانسن، وقد بينت النتائج التقدير وجود تأثيرات متفاوت للإنفاق العمومي على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترات الزمنية المختلفة، إضافة الى سلامة النموذج من المشاكل القياسية، مما يؤكد جودة التقدير وموثوقية النتائج المتوصل اليها،اثبت اختبار السببية وجود علاقة أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الانفاق العمومي،كما بينت دوال الاستجابة وتجزئة التباين وجود اثر ديناميكي للإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة

تناولنا من خلال هذه الدراسة اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980الى 2024، وذاك من خلال التطرق الى مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المرتبطة بالمتغيرات الدراسة ، ففي الجانب النظري تم عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، مع التطرق الى اهم النظريات الاقتصادية التي فسرت العلاقة بينهما، بالإضافة الى استعراض ابرز الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع البحث، بهدف بناء اطار نظري يدعم الدراسة التطبيقية، اما في الجانب التطبيقي فقد تم تحليل تطور كل من الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الدراسة ، بالاعتماد على البيانات السنوية الأساليب القياسية الملاءمة لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة في الاجل القصير والطويل، وتحديد مدى تأثير الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج التي ساهمة في توضيح طبيعة العلاقة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وابرزه أهمية توجيه النفقات العامة نحو القطاعات المنتجة وتعزيز كفاءتها بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، وبذلك قد استكملنا دراسة هذا الموضوع محاولين الإحاطة بمختلف ابعاده النظرية والتطبيقية وتقديم اضافة علمية متواضعة يمكن ان تكون منطلقا لدراسات مستقبلية اكثر تعمقا في هذا المجال.

1. نتائج الدراسة

- **نتائج الدراسة الوصفية**

➢ يعتبر النمو الاقتصادي اهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة الكمية في الاجمالي الناتج الوطني والتوسع في الدخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي.

➢ أظهرت الدراسة الوصفية وجود علاقة ارتباط بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث ساهم ارتفاق الانفاق العمومي في تحفيز النمو الاقتصادي خلال بعض الفترات خاصة عند توجيهه نحو الاستثمار والبنية التحتية الا ان هذه العلاقة اتسمت بعدم الاستقرار نتيجة اعتماد تمويل الانفاق على عائدات المحروقات وتأثر الاقتصاد بالتقلبات النفطية والأزمات الاقتصادية.

- **نتائج الدراسة القياسية**

➢ النمو الاقتصادي يُعد مؤشرًا أساسيًا لقياس الأداء الاقتصادي، ويعكس الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي والدخل الفردي الحقيقي.

➢ نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بيّنت عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

➢ أظهرت نتائج نموذج VAR وجود تأثير متباين للإنفاق العمومي ومعدل التضخم على النمو الاقتصادي، حيث كان تأثير الإنفاق سلبيًا في الفترة الأولى وإيجابيًا في الفترة الثانية، مع وجود علاقات ديناميكية بين متغيرات النمو ومتأخراتها الزمنية.

➢ أكدت اختبارات جودة النموذج (diagnostic tests) أن نموذج VAR مستوفٍ للشروط القياسية، مع خلو البواقي من الارتباط الذاتي واستقرار التباين، مما يؤكد صلاحيته للتحليل.

➢ أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق العمومي، أي أن تحسن الأداء الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق وليس العكس.

➢ بيّن تحليل دوال الاستجابة للصدمات أن صدمة إيجابية في الإنفاق العمومي تؤدي إلى استجابة إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، لكن هذا الأثر يتلاشى تدريجيًا في المدى الطويل.

➢ أكد تحليل تجزئة التباين أن الإنفاق العمومي يُعد عاملًا مهمًا في تفسير تقلبات الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط والطويل، مما يدعم وجود أثر ديناميكي للسياسة المالية على النمو الاقتصادي.

2. توصيات الدراسة

بناء على النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات متمثلة فيما يلي:

- إعادة هيكلة الانفاق العمومي بما يضمن توجيه جزء أكبر منه نحو النفقات الاستثمارية المنتجة بدل النفقات الاستهلاكية، بهدف دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- تعزيز سياسة تنوع الاقتصاد الوطني والتقليل من الاعتماد المفرط على عائدات قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتمويل الانفاق العام.
- الحد من الاثار التضخمية للإنفاق العام من خلال اعتماد سياسات مالية أكثر توازنا والتنسيق مع السياسة النقدية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

3. افاق الدراسة

ان النتائج التي توصلنا اليها في هذا البحث تفتح المجال امام الباحثين أخرين لاستكمال الجوانب إضافية لم تغطيها هذه الدراسة، ومن أبرز الافاق البحثية المقترحة:

- اعتماد على نموذج ARDL او VECM من اجل تحليل العلاقة في الاجل الطويل بشكل ادق.
- توسيع مجموعة المتغيرات المفسرة بأدراج متغيرات اقتصادية إضافية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، سعر الصرف، وسعر الفائدة.
- دراسة أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في دولة أخرى مثل تونس او المملكة العربية السعودية بهدف المقارنة الفوارق في فعالية السياسة المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية

أولًا: الكتب

- خليفة محمد ناجي حسين .(2001) .*النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم* .القاهرة، مصر .
- سرحان حسن .(2019) .*مقدمة في النمو الاقتصادي والاقتصاد الكلي* .عمان: دار الفكر الجامعي .
- سوزي عدلي ناشد .(2006) .*المالية العامة* (ط1). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية .
- سوزي عدلي ناشد .(2008) .*أساسيات في المالية العامة* (ط1). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية .
- عبد المطلب عبد الحميد .(2002) .*السياسات الاقتصادية على المستوى القومي* .القاهرة: مجموعة النيل العربية .
- فلح حسين خلف .(2008) .*المالية العامة* (ط1). الأردن: عالم الكتاب الحديث وجدار للكتاب العلمي .
- متشيل تودارو، وحسني ترجمة محمود حسن .(2006) .*التنمية الاقتصادية* .السعودية: دار المريخ للنشر .
- مصطفى أحمد .(2020) .*الاستثمار وأثره على النمو الاقتصادي* .القاهرة: دار الفكر العربي .

ثانيًا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- الوليد قسوم ميساوي .(2018) .*أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993* (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة .
- صحراوي بلال، وقويدري فريد .(2019) .*أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر* (رسالة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة .
- لعمرية لعجال .(2016) .*أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014* (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة .
- ليلى الفتني .(2025) .*أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو الإنفاق العام في الجزائر* (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

ثالثًا: المقالات العلمية والدوريات

- بن عناية جلول، وعبد القادر سرير. (2016). تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR. *مجلة الاقتصاد الجديد*، 15(2)، 43-58 .

- رقرب نريمان. (2020، أفريل). تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر وفق نموذجي فاجنر وبيكوك-ويزمان. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، (13)، 96-119 .
- زكرياء مسعودي، وعزي خليفة. (2019، ديسمبر). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS وECM. *مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات*، 7(4)، 117-136 .
- طلحة بوخاتم، وقندوسي طاوش. (2021). قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019). *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 5(1)، 82-98 .
- عبد الحق بن تفات، ومحمد ساحل. (2023، جوان). دراسة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد*، 7(1)، 31-50 .
- عثمان عبد اللطيف، وزخرة بورحلة. (2022). أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للمالية العامة*، 12(2)، 123-142 .
- غالية عباس، ومحمد بن عزة. (2021، جوان). دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، 8(2)، 481-497 .
- فرديه إسماعيل. (2024، ديسمبر). الأثر المتبادل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 7(2)، 57-68 .
- محمد بوقناديل، وعبد الباسط بن معمر. (2016، أكتوبر). أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر . *مجلة مجامع المعرفة*، 2(2)، 42-53 .
- محمد هاني. (2022، ديسمبر). أثر التوسع في نفقات التجهيز على الدورات الاقتصادية في الجزائر. *مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية*، 2(2)، 31-51 .
- نبيل، ب. (2019). أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية. *مجلة دفاتر اقتصادية*، 10(1)، 405-417.

المراجع الأجنبية

أولًا: الكتب

- Macroeconomie — Blanchard, O., & Cohen, D. (2006). *Macroeconomie* (4th ed.). France: Pearson Education.
- The Solow Model of Economic Growth — Dykas, P., Tomasz, T., & Rafal, W. (2023). *The Solow Model of Economic Growth*. New York & London: Routledge.

- Macroeconomie — Mankiw, G. N. (2003). *Macroeconomie* (3rd ed.). Belgique: Boeck.
- Principes de l'économie — Mankiw, G. N., & Taylor, M. P. (2010). *Principes de l'économie*. Belgique: Boeck.
- La politique économique aujourd'hui — Prager, J. C. (2002). *La politique économique aujourd'hui*. Paris: Ellipses Édition.

ثانيًا: المقالات العلمية والأبحاث

- Constantinos, A. (2009). Government Spending and Economic Growth. *Journal of Economic and Social Research*, 11(1).
- Enger, E., & Skinner, J. (1992). Fiscal Policy and Economic Growth. *National Bureau of Economic Research*.
- Kharroubi, M., Khadra, M., & Benaoumeur, S. (2024). The Impact of Government Spending on Economic Growth in Algeria. 14(1), 12-29.
- MECHERI, M., & BOUKETIR, D. (2019). Public Expenditure and Growth in Algeria: An Analytical Study According to Wagner's Law of Increasing Public Expenditure. 6(2).
- Mitchel, D. (2005). The Impact of Government Spending on Economic Growth. *The Heritage Foundation*.
- Ramdan, C., & Lahachami, A. (2025). The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Algeria (1990-2023). 23(11).
- Saez, M. P., & Garcia, S. (n.d.). Government Spending and Economic Growth in the European Union Countries. *SSRN (Social Science Research Network)*.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق 1 : تقدير نموذج بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/12/26 Time: 23:34
Sample: 1980 2024
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.69E+10	7.54E+10	-0.887167	0.3800
G	1.28E+10	4.39E+09	2.917774	0.0056
INF	-3.92E+09	1.22E+09	-3.212057	0.0025

R-squared	0.309621	Mean dependent var	1.15E+11
Adjusted R-squared	0.276746	S.D. dependent var	7.48E+10
S.E. of regression	6.36E+10	Akaike info criterion	52.65341
Sum squared resid	1.70E+23	Schwarz criterion	52.77385
Log likelihood	-1181.702	Hannan-Quinn criter.	52.69831
F-statistic	9.418094	Durbin-Watson stat	0.270519
Prob(F-statistic)	0.000418		

ملحق 2 :اختبار الاستقرارية ADF

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.633612	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.876756	0.0564
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق 3 :اختبار الاستقراريةPP

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.586425	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.592462	
	5% level	-2.931404	
	10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.815173
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.248487

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.288217	0.1801
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.664308
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.884894

ملحق 4 : اختبار التكامل المشترك جوهانسن

Date: 05/12/26 Time: 23:45
Sample: 1980 2024
Included observations: 45
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Endogenous variables: PIB INF G
Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None	0.331271	24.21251	29.79707	0.1916
At most 1	0.147974	6.910305	15.49471	0.5881
At most 2	0.000566	0.024358	3.841465	0.8759

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Max-eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None	0.331271	17.30220	21.13162	0.1582
At most 1	0.147974	6.885947	14.26460	0.5027
At most 2	0.000566	0.024358	3.841465	0.8759

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق 5 : اختبار فترات الابطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB G INF
Exogenous variables: C
Date: 05/12/26 Time: 23:50
Sample: 1980 2024
Included observations: 41

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1311.409	NA	1.41e+24	64.11749	64.24287	64.16315
1	-1208.029	186.5872*	1.41e+22*	59.51362*	60.01515*	59.69625*
2	-1200.830	11.93991	1.55e+22	59.60147	60.47915	59.92107
3	-1195.448	8.139231	1.89e+22	59.77794	61.03177	60.23452
4	-1190.315	7.010102	2.37e+22	59.96660	61.59659	60.56015

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق 6 : تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/12/26 Time: 23:52
Sample (adjusted): 1982 2024
Included observations: 43 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	PIB	G	INF
PIB(-1)	1.058548	1.21E-11	-2.18E-11
	(0.17428)	(1.2E-11)	(4.6E-11)
	[6.07393]	[1.01696]	[-0.47048]
PIB(-2)	-0.041059	-3.98E-12	9.70E-12
	(0.18843)	(1.3E-11)	(5.0E-11)
	[-0.21790]	[-0.31017]	[0.19362]
G(-1)	-1.91E+09	0.977376	-0.053169
	(2.3E+09)	(0.15555)	(0.60792)
	[-0.83576]	[6.28349]	[-0.08746]
G(-2)	2.62E+08	-0.335501	0.337170
	(2.1E+09)	(0.14132)	(0.55231)
	[0.12593]	[-2.37408]	[0.61047]
INF(-1)	1.36E+08	-0.017708	0.950315
	(6.1E+08)	(0.04129)	(0.16139)
	[0.22365]	[-0.42884]	[5.88843]
INF(-2)	-3.77E+08	0.068003	-0.219339
	(6.2E+08)	(0.04251)	(0.16616)
	[-0.60350]	[1.59954]	[-1.32007]
C	3.30E+10	4.712284	-1.256956
	(2.4E+10)	(1.65755)	(6.47819)
	[1.35329]	[2.84293]	[-0.19403]
R-squared	0.951840	0.742232	0.700388
Adj. R-squared	0.943813	0.699271	0.650452
Sum sq. resids	1.13E+22	52.38794	800.2168
S.E. equation	1.77E+10	1.206325	4.714684
F-statistic	118.5845	17.27676	14.02588
Log likelihood	-1071.937	-65.26010	-123.8735
Akaike AIC	50.18313	3.360935	6.087141
Schwarz SC	50.46984	3.647642	6.373848
Mean dependent	1.19E+11	16.93006	8.434240
S.D. dependent	7.48E+10	2.199767	7.974424
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.29E+21	
Determinant resid covariance		5.45E+21	
Log likelihood		-1259.111	
Akaike information criterion		59.54005	
Schwarz criterion		60.40018	
Number of coefficients		21	

ملحق 7 :دوال الاستجابة